(٥)

المشهد الاجتماعي

د. خولة أبوبكر*

١. سياسة الرفاه في إسرائيل: مقدمة عامة

يهدف هذا التقرير لتقديم صورة عن المشهد الاجتماعي لدى الإسرائيليين اليهود على مدار العام ٢٠٠٤، بما يتضمن القضايا التي أشغلت بال المجتمع من بطالة، فقر، تغيير سياسة مخصصات والطريقة التي تعاملت بها الدولة مع هذه المواضيع. لن يتطرق هذا التقرير لوضع الرفاه لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل[١].

سياسة الرفاه في دولة ما هي التي تعمل على، وتضمن لسكانها الاستمتاع بحياة مرفهة. تسعى مثل هذه السياسة لتوفير حياة كريمة بعيدة عن الحرمان والفقر أو البطالة حتى للفئات غير القادرة على العمل أو إعالة نفسها بنفسها. الفلسفة التي تسيّر سياسة الرفاه داخل إسرائيل هي فكرة إعادة توزيع الموارد الخاصة والعامة. يعتبر هذا التوجه العمود الفقري الثابت والمشترك لسياسة جميع حكومات إسرائيل منذ قيامها (Abu-Baker: ٦٨، ٢٠٠٣). حافظت الحكومات المختلفة والتي كان يرأسها حزب المباي-العمل (بتغييراته وتعديلاته المتنوعة) على أيديولوجيا سياسة الرفاه للحكومات المتعاقبة، ولكن هذه السياسة تغيّرت نوعيا منذ أن تسلّم الليكود الحكم. إن السياسة الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة لإسرائيل تسير في اتجاه تخفيض مسؤولية الدولة في الاقتصاد القومي العام وفي ميزانية مساعدات الرفاه، تجد هذه السياسة دعما من بعض الجهات الاقتصادية في إسرائيل وفي العالم، ولكنها تجد أيضا انتقادات من اقتصاديين وسياسيين يرون أن هذه السياسة تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي-الاقتصادي (كوب*، ٢٠٠٣، ص. ٥٩).

في العام ٢٠٠٤، وبحسب الرأي العام الإسرائيلي، يعتبر الأمن والفقر أهم مشكلتين تواجهان الإسرائيليين، فكيف تحولت دولة الرفاه لدولة فقر؟ توفر إسرائيل بعض خدمات الرفاه للجمهور العريض وبعض الخدمات لفئات

---

* استاذة محاضرة في كلية "عيمق يسرائيل" / قسم العلوم السلوكية.

١ للتوسع حول الفلسطينيين داخل إسرائيل انظر/ ي فصل رقم ٦

من المجتمع. هذا التقرير سوف ينتهج نظرة ناقدة تتابع التغييرات المقترحة في سياسة الرفاه والتي تسيء للمواطن[٢] ولكنه لن يستعرض جميع البرامج التي اقترحت في برنامج وزارة الرفاه لصالح المواطن وتم تنفيذها فعلا.

تمنح الدولة برلمانها السلطة حتى يسن القوانين الاجتماعية ويعرّف مجموعة القوانين والأنظمة الاجتماعية في سياسة الرفاه للدولة، أو باختصار "سياسية الرفاه". بينما تعرّف الدولة التي تتبنى هذه السياسة بأنها "دولة رفاه اجتماعي". تختلف سياسة الرفاه، عن سياسة الصدقة ومساعدة المحتاجين مثلما كان الأمر في الدولة الإسلامية التي وزّعت أموال الدولة على الأيتام والمساكين وأبناء السبيل وباقي المحتاجين. إن أحد المبادئ المركزية لسياسة الرفاه هو الشمولية المتساوية "Universalism" حيث تضمن قوانين الرفاه منح الخدمة ذاتها لجميع المواطنين بغض النظر عن مدى حاجتهم لها، مثل مخصصات الشيخوخة أو التعليم المجاني التي تمنح بالتساوي بغض النظر عن الوضع المادي لمتلقي الخدمة.

دولة الرفاه وبحسب تعريفها، هي نموذج لدولة تتبع الحل الوسط بين النموذج الرأسمالي، الذي يدعم فكرة الاقتصاد الحر كجهاز وحيد لتوزيع الموارد، وبين النموذج الاشتراكي والذي يؤمن بتوزيع الموارد بشكل مبرمج ومخطط مباشرة بواسطة الدولة أو بطرق أخرى (للتوسع http://he.wikipedia.org). يعتبر الاقتصاد الجهاز الأساسي الذي بحسبه توزع الموارد داخل المجتمع في دولة الرفاه، فإذا ارتفعت الأسعار في السوق الحرة بشكل يفوق قدرة الشراء لدى المواطنين فإن الدولة تتدخل بوساطة مخصصات تضمن دخلا "بمعدل متوسط" للأسرة. وهكذا، تسعى الدولة لتوفير الأمان من الحاجة لمواطنيها كما وتسعى لسد الفجوات الطبقية بين الشرائح القوية والضعيفة.

توجه ١,٢ مليون إنسان العام ٢٠٠٤ لطلب المساعدة من مكاتب الرفاه، هذا العدد يفوق العدد في العام السابق بـ ٣٠ ألف مواطن. تدّعي مؤسسة نجمة داود الحمراء (موازية للصليب الأحمر في إسرائيل) أن مواطنين يطلبون نقلهم للمستشفيات فقط بغرض الحصول على وجبات طعام مضمونة. زاد عدد طالبي المعونة العام ٢٠٠٤ من الجمعيات الخيرية بـ ٤٥٪ عن العام السابق.

يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من الجمود العميق منذ العام ١٩٩٦ وحتى الفترة الراهنة، مع تحسن لسنة واحدة العام ٢٠٠٠، والثمن المباشر لهذا الجمود هو البطالة التي يعاني منها الفرد والمجتمع. أما الثمن الآخر فهو اتباع الحكومات الثلاث الأخيرات سياسة شد الحزام بغرض تقليل العجز الاقتصادي. وأيضاً تؤدي البطالة إلى تقليل نسبة دفع الضرائب من جهة والى زيادة مخصصات الرفاه من جهة أخرى، ما يساهم مرة أخرى في تردي الأوضاع الاقتصادية للفرد وللدولة.

يؤكد التقرير الاجتماعي الذي حرره كوب (٢٠٠٣) أن ميزانية الرفاه الاجتماعي زادت في السنوات العشر الأخيرة. لم يكن هذا في الأساس ناتجاً فقط عن الزيادة السكانية ولكن عن التغيير في المبنى الاجتماعي للسكان. من جهة أخرى، فإنه من المتوقع أن تزداد نوعية الخدمات الاجتماعية ويزداد حساب الدفع لأغراض الرفاه عند تطور الاقتصاد عامة وعند رفع مستوى الاستهلاك الفردي خاصة.

توفر دولة الرفاه الحقوق الاجتماعية، كجزء من حقوق الإنسان لمواطنيها. يجب أن تضمن سياسة المساواة توفير

---

٢ انتهج التقرير الكتابة بصيغة المذكر للتسهيل على القارئ ولكنه يعكس في جميع فقراته وضع الرفاه في إسرائيل الذي يؤثر على حياة المواطنين والمواطنات على السواء.

الخدمات لكل مواطن بغض النظر عن سعر السوق أو العرض والطلب فيها، حتى لو أدّى الأمر إلى التدخل في إيجاد صناديق خاصة تضمن توفير الخدمة المرجوة للمحتاج. مثلا عندما تزداد أسعار المسكن، ترفع الدولة قيمة الهبة في قرض الإسكان حتى تساعد المواطنين على امتلاك منازل في السوق الخاصة. الفئة التي تؤمن بهذا المبدأ ترى أنه على الدولة ضمان رفاهية كل من يحتاج مساعدة مثل المسنين، المعاقين، أسر كثيرة الأولاد، العاطلين عن العمل. . إلخ. طريقة تطبيق هذه السياسة هي فرض الضرائب على السكان وإقرار القوانين المناسبة، أي التدخل بشكل مكثّف في القوانين التي تخص رفاهية الفرد.

هنالك مدّونة اجتماعية في إسرائيل، ولكن لا يوجد قوانين اجتماعية. القوانين التي تضمن الحقوق الاجتماعية في إسرائيل هي:

١) قانون الحد الأدنى في الأجر
٢) قانون التعليم الإلزامي والمجاني
٣) قانون الحق في العمل
٤) قانون المأوى

تشكّل شبكة الأمان الاجتماعي البذرة الأساسية لمبدأ الرفاه. في العصر الحالي تهدف الشبكة لتوفير مدخول بديل عندما لا يتمكن الفرد من كسب عيشه كما اعتاد، وتضم: تأمين بطالة، تأمين إعاقة (جسدية و/ أو نفسية)، مخصصات شيخوخة ومخصصات أطفال ويمنح حق نيلها لجميع المواطنين دون استثناء (بن سمحون-بيلغ وفرانكو)[٣]، ٢٠٠٣). يشترك كل مواطن في توفير الإمكانيات المالية اللازمة لشبكة الأمان الاجتماعي بوساطة دفع نسب من الدخل كتأمينات ثم يستعيدها عند الضرورة وفقا لما ينص عليه القانون. تفرض هذه التأمينات عادة على المواطنين[٤] بوساطة قوانين خاصة. مثلا يُلزم قانون التأمين الوطني كل أصحاب الدخل تأمين أنفسهم ضمن تأمين خاص، وبهذا يضمنون الحياة بكرامة عند الشيخوخة أو عند الإصابة بمرض أو بعاهة. يحدد القانون ماهية الخدمات التي يجب على الدولة تقديمها لمن يستحقها، متى يستحقها وتحت أي ظروف، كما ويحدد مقدار الخدمة وكيفيتها (عيريت ليفشيتس)(www.lib.cet.ac.il). هنالك خدمات رفاه تنفّذ سياسة الرفاه مثل الخدمات الطبية، الاستشارة، المساعدة النفسية وخدمات أخرى. فمثلا من حق كل مواطن أن يجد رعاية طبية حتى لو لم يستطع دفع تكلفة التأمين الطبي.

تعمل سياسة الرفاه عادة ضمن مجموعات معينة أو في ظروف معينة. مثلا من الممكن أن تمنح الدولة مساعدات مالية للقادمين الجدد أو للأزواج الشابة أو لمدارس منطقة معينة بسبب فقرها الشديد. فيحظى طلاب هذه المدارس مثلاً ببرنامج تعليم ليوم طويل (الساعة الرابعة بعد الظهر بدل الثانية عشرة والنصف) كما وتقدم لهم وجبة طعام ساخنة في المدرسة. تفرض الدولة على مواطني هذه المناطق الضرائب بحسب مستوى دخل كل منهم وهكذا تموّل جزئيا مشروع

---

٣ جميع المراجع التي يشار اليها بنجمة * كتبت في الأصل في اللغة العبرية.

٤ لا تفرض جباية هذه التأمينات على العمال الفلسطينيين سكان السلطة الفلسطينية أو على العمالة الأجنبية لذا تعتبر هاتان الفئتان أرخص كلفة لأصحاب المشاريع. أما ظروف الرفاه للعمال الأجانب فستطرق إليها لاحقا في هذا التقرير.

دعم الطلاب. من هنا نرى أنه على سياسة الحكومات أن تعكس طبيعة القوانين التي يقرها البرلمان. تحدد هذه القوانين بالتالي ما تأخذه كل دولة على نفسها فيما يخص رفاه مواطنيها، وما هي الحقوق والواجبات للمواطن. مثلا يفرض قانون التعليم الإلزامي على الدولة بناء مدارس وتأهيل معلمين وتشغيلهم وتوفير مناهج للتعليم ولكنها تلزم أولياء الأمور بإرسال أولادهم للمدرسة بموجب القانون. من الممكن التلخيص بأن قوانين الرفاه التي تلزم جميع المواطنين يجب أن تضمن لهم الرفاه حالا أو في المستقبل (للمزيد: ليفشيتس*، ١٩٩٠).

يعتبر الانخراط في العمل من أهداف دولة الرفاه، حيث إن هدف الدولة المحافظة على رفاهية المواطن إلى جانب المحافظة على قدرة السوق على الشراء والبيع، وهي تساعد العاطلين عن العمل لفترة زمنية محدودة حتى لا تضر بالاقتصاد ولا تسبب زعزعة لثباته. ويعتبر النقاش حول مخصصات البطالة من أكثر النقاشات تأثرا بأيديولوجية الحزب الحاكم. مثلا كان موضوع العمل من أهم قيم حزب العمل الذي أدار الحكم لسنوات طويلة، لذا عندما اقتُرح مشروع قانون منح مخصصات في حالة البطالة استمر تداوله لوقت طويل بسبب تحفّظ بعض أعضاء البرلمان وموظفي الحكومة الذين عارضوا أن يتلقى من يستطيع العمل ولا يعمل مخصصات ضمان الدخل.

حدث في العام ١٩٨٥ ، انقلاب ليبرالي داخل إسرائيل ضمن حكومة ائتلاف قومي بزعامة حزبي العمل والليكود، وعندها تبنت الحكومة "مشروع طوارئ بهدف الوصول لاستقرار اقتصادي". منحت هذه الخطة حرية العمل للسوق الحرة، سمحت بمرونة في حساب الأجور وهكذا أضعفت العامل ونقابة العمال (الهستدروت). عمليا أضعفت هذه الخطة الدولة لأنها تسببت في خصخصة الكثير من النقابات والخدمات والمشاريع والمرافق وساهمت في تقزيم ميزانياتها. للمدى البعيد ساهمت هذه السياسة، على المدى البعيد، في تصغير حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل عدديا وفي مستوى دخلها واحتد التقاطب الاجتماعي-الاقتصادي. للمقارنة، في الفترة نفسها زاد دخل الطبقة الوسطى في دول أوروبية مثل السويد، النرويج، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا وهولندا. أي أن الوضع الاقتصادي في إسرائيل ليس انعكاسا لمناخ عالمي وإنما لسياسة داخلية للاقتصاد والرفاه (مركز أدفا*، ١٠/ ١١/ ٠٣). من وجهة النظر الاقتصادية، يرى كوب (٢٠٠٣) أن الدولة نجحت في موازنة اقتصادها بين السنوات ١٩٨٥-٢٠٠٠ حيث انخفضت نسبة المدفوعات على المواطن من ٦١٪ إلى ٥١٪ في نهاية العام ٢٠٠٠.

إذا استثنينا نسبة المدفوعات من ميزانية الدولة العامة لديون الدولة، فإن إسرائيل تخصص قرابة نصف ميزانية الحكومة لميزانية الرفاه. وصلت هذه النسبة العام ٢٠٠٣، إلى ٥٤٪ من الميزانية العامة، وبلغت ١٠٤ مليارات شيكل مقارنة مع ميزانية ١٠٣ مليارات شيكل العام ٢٠٠٢. تشكّل مخصصات الرفاه اليوم ٤٠٪ من مجمل ميزانيات الرفاه مقارنة مع قيمة ٣٠٪ في بداية التسعينيات. في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ تم تقليص ميزانية البطالة وتأمين الدخل (كوب، ٢٠٠٣، ص. ٦٠). جرى هذا في فترة زادت فيها البطالة مما أدّى لبروز ظاهرتي البطالة والفقر في إسرائيل كمشاكل اجتماعية ملحّة أدّت إلى تذمر الجمهور واحتجاجه.

١ - ١. سياسة الرفاه لدى وزير المالية بنيامين نتنياهو

يعتبر نتنياهو صاحب وجهة نظر سياسية-اجتماعية مبلورة جدا أكثر من جميع وزراء المالية السابقين في إسرائيل.

يرى نتنياهو أن واجبه شق طريق اقتصادي صحيح لإسرائيل حتى على حساب حب وتأييد الجمهور له. تدعو سياسة نتنياهو لخفض نسبة الضرائب، وإبقاء المزيد من الأموال بيد الجمهور حتى تنشط المشتريات من السوق فيؤدي ذلك لإنعاشها وبالتالي يزداد الاستثمار المحلي والخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي المنتعش. عندما يزداد الإنتاج وبالتالي تتابع دائرة قدرة المواطن على الاستهلاك، فإن هذا سوف يؤدي لتقليص العجز ولانتعاش الاقتصاد. في هذه المرحلة، حسب خطة نتنياهو الاقتصادية، يزداد الدخل ومعه تزداد جباية الضرائب، وخاصة ضرائب الدخل، ما يؤدي بالتالي لتقليص إضافي للعجز. أما بخصوص سياسة الرفاه فيرفض نتنياهو أن يعيش الإنسان الإسرائيلي من أموال صدقة، حسب أقواله في إحدى مقابلاته الصحافية (بلوتسكر وليئور*، ١٨/ ٧/ ٠٣). وهو يؤكد "أن من يعيش على الصدقات يعيش تعيسا. وأن أولاد الأمهات اللاتي يعشن على المخصصات يتعلمون منهن مد اليد لطلب الصدقة". هذه أفضل سياسة اقتصادية وسياسة رفاه يمكن خدمة المواطنين من خلالها، بحسب معتقدات نتنياهو، لذا وعد نتنياهو بالاستمرار بها ولتنجيعها فلقد قلّص مصروفات الحكومة ونقل هذه الميزانية لتطبيق سياسة تقليص الضرائب.

يربط نتنياهو سياسة الرفاه مع سياسة المعونات الأميركية، ويؤكد أنه "إذا عادت [إسرائيل] لسياسة المخصصات المرتفعة والضرائب المرتفعة، فإن الأميركيين سوف يعاقبوننا. سيُخرج المستثمرون أموالهم خارج إسرائيل ولن نستطيع أن نحصل على اعتماد. يدافع نتنياهو عن موقفه المعارض لموقف الجمهور الإسرائيلي ويقول إنه في حين يرى الجمهور أنه من صالحه أن تكون هنالك حكومة كبيرة، وضرائب عالية ومخصصات عالية يرى نتنياهو أنه من صالح الجميع، بما فيه المجتمع وسوق العمل والاقتصاد أن تكون هنالك حكومة صغيرة، وضرائب قليلة ومخصصات منخفضة.

يدّعي نتنياهو أنه ورث من الحكومات السابقة قرار تقليص مخصصات تأمين الدخل، وقال إنه حظي أثناء فترة كونه وزيرا للمالية بتأييد كامل من رئيس الحكومة شارون لسياسته الاقتصادية في موضوع الرفاه. ووعد بعد التقليصات الكبيرة التي أجراها في مجال المخصصات العام ٢٠٠٣ بأنه لن يمس أي مخصصات رفاه إضافية خلال العام ٢٠٠٤.

انتقد نتنياهو (مقابلة صحافية مع بر-طال)مساء رأس السنة العبرية، ٢٠٠٣) الأعباء الضريبية التي فُرضت على الفقراء بوساطة زيادة نسبة قيمة ضريبة الشراء والإجراءات الاقتصادية التي سمحت بزيادة التضخم المالي التي تضر في الأساس بالشرائح الفقيرة. يؤمن نتنياهو أنه بالإمكان تقليص مخصصات شمولية Universal مثل تلك المدفوعة للأطفال والمسنين والتي تُدفع بصرف النظر عن مستوى دخلهم. تعرّض نتنياهو أيضا للمخصصات التي تُدفع لما عرّفه بالمقيمين غير القانونيين (معظمهم فلسطينيون من سكان أراضي السلطة الفلسطينية) ولأولاد العمال الأجانب، هذه المخصصات، بحسب ادّعاء نتنياهو، تشجع هؤلاء على الوصول والبقاء في إسرائيل مع أسرهم.

يجيب نتنياهو على انتقادات معارضيه الذين يتهمون سياسته بأنها مناهضة لسياسة الرفاه وتمس بالفئات الضعيفة بأن أية سياسة رفاه اجتماعي لا تُرافقها سياسة اقتصادية صحيحة وسوق متوازنة تضمن بقاءها، وفي الوقت نفسه تضمن الانتعاش الاقتصادي، مرفوضة لديه لأنها تضر بالجمهور. بحسب رؤية نتنياهو، يجب أن تعطى الأولوية لتوازن الإقتصاد في سياسة الميزانية لكونه ضرورة ملحة لسياسة الرفاه لأنه يدفع بعجلات الإقتصاد إلى الأمام وبالتالي يقود عجلات الرفاه الإجتماعي إلى الأمام. اثناء فترة نتنياهو كوزير للمالية وصل العدد الرسمي للعاطلين عن العمل ٣٠٠

ألف بالإضافة لوجود عمال كثيرين أجريت تقليصات شديدة على أجورهم حتى تآكلت لدرجة عدم تمكنهم من اقتناء حاجياتهم الضرورية من السوق التي يصبو نتنياهو لإستقرارها.

١ - ٢ القوانين البرلمانية الجديدة للتأمينات وأثرها في الرفاه

إن الفلسفة التي بموجبها تتداول فكرة فرض تقاعد إلزامي هي الجانب الاقتصادي الذي يؤكد على أهمية التوفير في الوقت الراهن حتى تتمكن السوق بأن تدفع مستقبلا. إلى جانب هذا هنالك اعتبار اجتماعي يأخذ في الحسبان توفير إمكانية التقاعد للطبقات الفقيرة والضعيفة حيث إن مخصصات التأمين الوطني منخفضة جدا. تمس السياسة الراهنة في مبدأ التقاعد وتسيء للطبقات الفقيرة بشكل مباشر.

أجرت الحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٣ إصلاحات قانونية بشأن صناديق التقاعد القائمة والجديدة أثرت في موضوع رفاه المواطن. سحبت الدولة مسؤوليتها في دعم هذه الصناديق ضمن خطة الإصلاح. هنالك فئة واحدة وهي موظفو القطاع العام الذين ما زالوا ينعمون بدعم الحكومة لصندوق تقاعدهم. مقابل هذا، لا يوجد قانون يفرض على الإدارات الخاصة لصناديق التقاعد استثمار بعض أرباحهم لصالح المؤمّنين. لا يوجد أي تأمين يضمن حق المؤمّن في حال إفلاس صندوق التقاعد لسبب ما. حاليا لا تجري حسابات قيمة بدل التقاعد على جميع مركّبات الدخل. إذا أقر قانون التقاعد الإلزامي فسوف يتلقى العامل المتقاعد ٣٠٪ من قيمة دخله الأخير (سفيبك*، ٤/ ٣/ ٠٤).

بسبب رفع مستوى الحياة العام في إسرائيل وكذلك مستوى الخدمات الطبية ارتفع معدل العمر لدى مواطنيها. فما كان من الدولة إلا أن زادت جيل التقاعد للنساء والرجال بعامين (من جيل ٦٠ إلى ٦٢ ومن جيل ٦٥ إلى ٦٧ على التوالي)، وهكذا مسّت بحق التقاعد في صناديق التقاعد الجديدة. كذلك قلّصت الدولة دعمها لسندات الائتمان من ٦,٤٪ إلى ٤٪، وتخطط تقليصا في المخصصات الشهرية تصل إلى ٧٠٪ من معدل الدخل العام، كما وسمحت لأصحاب العمل دفع مشاركتهم في الصندوق بقيمة ٩,٣٪ من الدخل بدل ١٢٪ في السابق. من جهة أخرى يتلقى من يوفر في صناديق التقاعد امتيازات خاصة في الضرائب لأن التوفير معفى من الضرائب. يؤدي هذا عمليا إلى زيادة في الفائدة فعليا على التوفير في صناديق التقاعد. ولكن من يتمتع بهذا هم فقط الطبقة الغنية ذات الدخل المرتفع لأن أصحاب الدخل المنخفض جدا لا يدفعون الضرائب بتاتا. يؤمن سفيبك، وهو نائب عميد بنك اسرائيل، بأنه ليس من المنصف إرغام جميع المواطنين، بوساطة قانون، على التوفير في صندوق تقاعد. بدل هذا يقترح إلغاء امتيازات الضرائب التي منحت للطبقة العاشرة العليا الأغنى في الدولة وأن يتم منح مساعدات مالية (subsidy) لدفع التقاعد الإلزامي للطبقات الفقيرة أو أن يتم خصم الفرق لصالح العامل الفقير من حساب ضريبة الدخل.

١ - ٣. سياسة التقليصات في التأمين الوطني التي تمس بالرفاه

ضمن خطة الإشفاء الحكومية قُلّصت ميزانية التأمين الوطني ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بما قيمته ٦ مليارات شيكل وانعكست التقليصات في قيمة المخصصات التي دفعت العام ٢٠٠٤. في حزيران ٢٠٠٣ تم تقليص نسبة ١٠٪-٢٣٪ من قيمة المخصصات لحوالي ٧٠٪ من متلقي مخصصات تأمين ضمان الدخل. إن مخصصات تأمين ضمان الدخل

لمن وصل لجيل ٥٥ تآكلت بنسبة ٦٪ بينما تآكلت لأفراد في نفس الجيل نفسه ولديهم أولاد بنسبة ٩٪-١٢٪. من المقرر أن يصل حجم التقليصات العام ٢٠٠٦ إلى ٣،٦٦٥ مليار شيكل. سوف تُقتطع هذه الميزانية من مخصصات الأولاد، مخصصات حوادث العمل، منح الولادة، التمريض للمسنين، تجميد مخصصات النقليات للمعّوقين والربح من تمديد سن التقاعد.

لقد مست هذه التقليصات بجميع القطاعات التي كانت تعتمد على المخصصات كجزء أساس في دخلها. ألغيت الهبة التي تعطى للوالدة، بقيمة ١٣٥٤ شيكلاً، ما عدا الولادة الأولى فقط. إضافة، فإن الأسر كثيرة الأولاد كانت تتقاضى مخصصات متفاوتة على كل طفل إضافي في الأسرة. ولكن بدءا من العام ٢٠٠٣ أصبحت الأسرة تتقاضى مبلغا ثابتا متساويا قدره ١٤٤ شيكلاً على كل طفل، بغض النظر عن ترتيبه في الأسرة. لقد تدنت مخصصات الولد الواحد بنسبة ٩٪، ولأسرة مع أربعة أولاد بنسبة ١٤٪ بينما وصل الخصم لأسرة ذات ٨ أولاد ٧٥٪. أي أن سياسة التقليص هذه خصمت عشرات النسب (٦٥٪-٧٥٪) من دخل الأسرة كثيرة الأولاد وتسببت مباشرة في ضائقتها المادية. تقتضي الخطة الاقتصادية بإن تصبح ميزانية مخصصات الأولاد العام ٢٠٠٦، ٦٠٪ من القيمة التي دُفعت العام ٢٠٠٣ وحوالي ٥٠٪ من القيمة التي دُفعت العام ٢٠٠١. بالنسبة لمتلقي مخصصات البطالة فإن نسبتهم وصلت العام ٢٠٠٣ لحوالي ٦٥٪ من نسبة العام ٢٠٠٢، أي نزلت من ١٠٥ آلاف عاطل عن العمل لـ ٧٠ ألف عاطل عن العمل ليس لأنه توفرت للباقين أماكن عمل ثابتة، ولكن لأن سياسة نتنياهو غيّرت معايير تعريف هذه الفئة والتعامل مع حقوقها.

تقتضي خطة الإشفاء أيضا تبني اتفاقية تجميد الأجور حتى نهاية عام ٢٠٠٦ وإلغاء ربط المخصصات بقيمة متوسط الدخل في البلاد ومناسبتها لغلاء الأسعار فقط. إن إسقاطات هذه السياسة هي:

١. تراجع مستوى الحياة لدى المسنين، الأرامل، المعاقين وباقي الفئات التي تحتاج المعونة.
٢. تآكل القوة الشرائية للمخصصات.
٣. توسيع حجم الفقر والفجوات الاقتصادية.
٤. تقليص جهاز الرفاه كله في إسرائيل.

مثلا سوف تتآكل مخصصات الشيخوخة بنسبة ٥ , ١٢٪ بالنسبة لمتوسط الدخل بينما تقلصت القوة الشرائية لمخصصات الشيخوخة بقيمة ١٨٪. إن سياسة التقليصات تمس في الأساس الفقراء حيث أن ٧٤٪ من مجمل التقليصات تمس بالفئات العشرية الأربع الأدنى من المجتمع الإسرائيلي، وفقط ٤٪ من التقليصات تمس الفئتين العشريتين العليين.

جدول رقم ١: قيمة التقليصات في مخصصات الأولاد بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٦ (المبلغ المطلق بالشيكل)

مبلغ المخصصات

عدد الأولاد في الأسرة (حتى سن ١٨)	٢	٣	٥	٨
كانون الأول ٢٠٠١	٣٤٢	١،٣٧٩	٢،٢٣٥	٤،٨٠٣
كانون الثاني ٢٠٠٦	٢٨٨	٤٣٢	٧٢٠	١،١٥٢

مبلغ التقليص	٥٤	٩٤٧	١،٥١٥	٣،٦٥١
نسبة التقليص	١٥,٨	٦٨,٧	٦٧,٨	٧٦,٠

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، قسم البحث والتخطيط. ٢٠٠٤

١-٣-١. انتقادات ضد سياسة الحكومة في موضوع التأمين الوطني

بدأت التقليصات الكبيرة في مخصصات التأمين الوطني في نيسان ٢٠٠٢ وبعد ذلك في كانون الأول ٢٠٠٢ . بعد عام كامل قلّصت الحكومة مخصصات التأمين الوطني للمرة الثالثة ضمن خطة إشفاء الاقتصاد الإسرائيلي، ومنعت أي تغيير في المخصصات حتى نهاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥ . طلبت الحكومة إجراء تعديلات على المخصصات بعد هذا التاريخ بناء على مقياس غلاء الأسعار وليس بناء على متوسط الدخل في السوق التي يرتبط بها اليوم حساب معظم أنواع المخصصات . أقرت الحكومة جميع هذه التقليصات بعد قرار الحكومة دون أن تناقش الأمر مع مجلس التأمين الوطني أو ضمن لجنة الرفاه في الكنيست . وحتى دون أن تفحص تأثير هذه التقليصات على فئات من السكان أو على العلاقة الناتجة بعد التقليصات بين المواطنين والحكومة . لم تستشر الكنيست خبراء، او ممثلين عن الجمهور أو عن الفئات الاجتماعية التي سوف يضرها التقليص .

لقد مست سياسة التقليصات بالقواعد الصحيحة للعبة الديمقراطية . من المهم التأكيد هنا أن القسم الأكبر من أموال التأمين الوطني هي أموال كان المواطن قد دفعها آنفا من أمواله الشخصية أثناء فترة عمله، بهدف أن يتلقاها عند حاجته لها (الشيخوخة أو العجز عن العمل بسبب مرض أو إصابة) . تصرفت الحكومة في أموال التأمين الوطني وكأنه لا يوجد أي حق للمواطن على أمواله هذه، فالحكومة تقلص، تلغي، تؤجل أو تلعب بأموال التأمين كما تراه مناسبا لها ولسياستها الاقتصادية العامة (للتوسع : بن سمحون-بيلغ وفرنكو*، تشرين الثاني، ٢٠٠٣) .

تعتقد بربرا سفيرسكي* (كانون الأول، ٢٠٠٤) أن ميزانية ٢٠٠٥ و "قانون التسويات" يعكسان التوجه الليبرالي الجديد للحكومة، حيث ان هذا التوجه يسعى (أ) لإعادة الضرائب لكبار الموظفين في السلك الوظيفي الرفيع، (ب) ولتخفيض الضرائب عن الشركات و (ج) تخفيض التأمين الوطني لأصحاب العمل . بالمقابل، تقلّص الحكومة في ميزانيات التعليم، وميزانيات المجلس الأعلى للتعليم وفي شبكة الأمان الاجتماعي، كما وقامت بتغييرات بنيوية في مؤسسة التأمين الوطني وفي جهاز الصحة . سرّع نتنياهو في سير خطة الإصلاح في الضرائب التي كان يجب أن تنتهي عام ٢٠٠٨ وهو سيشرع في العمل بموجبها عام ٢٠٠٦ . معظم المستفيدين من خفض الضرائب هم رجال يشكّلون ٤,٦٪ من الأجيرين وفقط قلة منهم والتي تشكّل ٩,٠٪ هي نساء أجيرات . تقلّص الحكومة في مخصصات التأمين الوطني بالرغم أن معظم النقود تجمع مما يفرزه العمال من معاشاتهم حتى يضمنوا أمانهم الاقتصادي عند الحاجة، مثل الوصول لجيل الشيخوخة، البطالة، الولادة، أو الحاجة للتمريض . تؤدي سياسة التقليصات هذه لتقويض إحساس الأمان لدى السكان . بموجب الاستبيان الذي أجري على شعور المواطنين تجاه السياسة الاقتصادية للحكومة العام ٢٠٠٣ أكّد حوالي ٤٣٪ منهم بأنهم يشعرون بأنها تثير مخاوفهم من أن يتحولوا هم أو أفراد أسرهم لعاطلين عن العمل (كوب، ٢٠٠٣، ص . ٢٣) بينما أشار ٦٨٪ إلى أنها تسبب زيادة الفجوات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية (المصدر السابق، ص . ٣٦) .

١ - ٤. ما هو قانون التسويات؟

هو قانون تعده الحكومة سنويا بحيث يرافق قانون الميزانية، ويقدمان سنويا معا للكنيست لإقرارهما. يساعد قانون التسويات الحكومة على وضع قوانين سنوية، ملائمة لحال السوق، تساعدها في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية للسنة الحالية ويكون هذا غالبا في صالح الحكومة وليس في صالح المواطن الفرد. في السنوات الأخيرة أُطلق على القانون "قانون السياسة الاقتصادية" و "قانون خطة إشفاء اقتصاد إسرائيل". يعود البدء في العمل على هذا القانون إلى العام ١٩٨٥ عندما سن كقانون طوارئ في فترة حكومة شمعون بيريس وكان اسحق موداعي وزيرا للمالية، بهدف مساندة الخطة الاقتصادية في الوصول لنوع من الاستقرار والتوازن الاقتصادي. منذ تلك الفترة يرافق قانون التسويات قانون الميزانية سنويا ويسانده. يقدم قانون التسويات كل سنة في تشرين الأول ويقر في كانون الأول.

يثير قانون التسويات انتقادات كثيرة من داخل الكنيست وخارجها. يدّعي منتقدو القانون بأنه لا يخدم الميزانية وبأنه يحوي تشريعا حكوميا يمس إصلاحات كثيرة في الاقتصاد والتشريع غير ضرورية للمصادقة على الميزانية. ادُعي أيضا أن هذا القانون يفرّغ لجان الكنيست التي تختص في التشريع من مضمونها ويبطل عملها وبأنه تتم الموافقة على بنود القانون بتسرع لا يمكّن أعضاء الكنيست من مناقشة تفاصيله بشكل متعمق. إضافة إلى أن التزام الائتلاف يفرض على أعضاء الكنيست التصويت بحسب قانون التسويات (أي بحسب الحاجات السياسية العامة للحكومة) وليس بحسب قناعتهم في الموضوع المطروح (http://www.knesset.gov.il).

من الأمثلة على إساءة قانون التسويات لرفاه المواطن الفرد نجده في المس بمخصصات التأمين الوطني، حيث تقتضي خطة الإشفاء الاقتصادي أن تقلص الدولة العام ٢٠٠٥ نسب الدفع لمؤمني التأمين الوطني. اعتمدت الخطة على قانون الميزانية واقتراح قانون التسويات، واقترحت أن تدفع تعويضا مؤقتا وجزئيا لمؤسسة التأمين الوطني حتى العام ٢٠٠٧. سوف يمس هذا القرار أساسا بالنساء لأنهن أكثر فئة مركزية من بين مؤمّني التأمين الوطني حيث يشكّلن أغلبية بين متلقي مخصصات الشيخوخة والأرامل، وبين متلقي بدل بطالة وبدل المساعدات المادية من قبل وزارة الرفاه.

١ - ٥. برنامج وسكنسن: خطة إشفاء حكومية للبطالة

تضم سياسة نتنياهو المالية برنامج إصلاح ضريبي، وتقليصاً في الضرائب وخاصة لذوي الدخل المرتفع جدا حتى يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل إسرائيل وليس في أماكن أخرى في العالم. لذا يؤمن نتنياهو أنه على برنامج الضرائب الإسرائيلي أن ينافس دولا أخرى يفضّل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في أسواقها. يظن نتنياهو أن إصلاحا في سياسة الضرائب، وليس في سياسة المخصصات، ينقذ السوق من الركود الاقتصادي.

اقترح نتنياهو في ميزانية ٢٠٠٤ تبني "برنامج وسكنسن"، وهو برنامج طُبق بنجاح في التسعينيات في بعض الولايات في أميركا وتمّت ملاءمته للواقع الإسرائيلي. يهدف برنامج وسكنسن والذي يسمى في إسرائيل "من المطالبة بتأمين الدخل إلى عمل ثابت" تغيير النظر لمخصصات الرفاه والبطالة والذي، بحسب رأي نتنياهو، تجذّر في السنوات العشر الماضية حيث قلّت نسبة المنخرطين في سوق العمل، وزاد التعلّق بالمخصصات المدفوعة من قبل التأمين الوطني.

من الإنتقادات ضد تردي استعمال مخصصات البطالة وعدم عودة العاطلين لسوق العمل توزيع المسؤولية بين

أجهزة ودوائر متعددة وظيفتها معالجة العاطلين، مثل مؤسسة التأمين الوطني، ودائرة التشغيل، ومكاتب الرفاه، وقسم الحضانات اليومية، وقسم التأهيل المهني، وقسم إعادة التأهيل بالإضافة لبعض الدوائر الأخرى. لتدارك هذا الوضع، أُقر في كانون الثاني ٢٠٠٤ قانون خاص يوجب الحكومة، وبمساعدة نقابات مختصة غير حكومية، على تجريب برنامج لمدة سنتين هدفه تفعيل مراكز تشغيل في أربع مناطق تم اختيارها بعد دراسة مهنية معمقة. يسكن في هذه المناطق ١٤،٠٠٠ عائلة تعيش من مخصصات ضمان الدخل، ويرغمون على الذهاب لمكتب العمل عدة مرات أسبوعيا كشرط لتلقي المخصصات. إذا ما نجحت هذه التجربة فإنها سوف تعمم على سائر المناطق. تم الإعلان في آذار ٢٠٠٤ عن مناقصة دولية لتفعيل مراكز تشغيل تهدف إلى إعادة دمج تلك الفئة العاطلة عن العمل والتي كانت تتلقى مخصصات بطالة، في سوق العمل. المقياس الذي سيفحص مدى نجاح البرنامج هو سرعة التغيير في عدد العاطلين الذين يتلقون مخصصات لمدة طويلة ومدى تأقلمهم في سوق العمل. سوف تتركز التجربة في مراحلها الأولى فقط حول متلقي تأمين الدخل الذين توجهوا في الطلب لإيجاد عمل.

هاجم نتنياهو سياسة مخصصات البطالة وادعى أن الدوائر الحالية التي تعتني بالعاطلين عن العمل تتميز بعدم النجاعة، وبالبيروقراطية والتصلب وعدم الليونة. بالإضافة لذلك، فإن الفحص الذي يُجرى لطالبي العمل غير عملي، والدليل على ذلك أن نسبة متلقي العمل بين طالبي هذه الخدمة من هذه المكاتب هامشية جدا، لذا تفرض خطة وسكنسن وجوب التواجد في المركز على كل طالب مخصصات تأمين دخل في المناطق التي يجرب بها البرنامج. وبعد التأكد من حق العاطل عن العمل في الانضمام للمشروع من قبل موظفي مؤسسة التأمين الوطني تتم إعادة تأهيله بناء على خطة تعد فرديا لكل شخص. يشمل برنامج إعادة التأهيل الاشتراك في برامج لإكمال التعليم، وتأهيلاً مهنياً يناسب معطيات الفرد وحاجة السوق، وتعلّم وتطبيق أساليب عملية للبحث عن العمل، والاشتراك في ورشات تساعد على الانخراط في سوق العمل، وتقديم خدمات للمجتمع، والخروج للحقل لتجربة العمل فعليا، والقيام بأعمال مدعومة أو محمية من قبل البرنامج. يتعلم الفرد ٣٠-٤٠ ساعة أسبوعيا ويتلقى كل مشترك مخصصات بناء على مدى مشاركته الفعلية في البرنامج. سوف تتوفر في المراكز جميع حاجات العاطلين عن العمل مثل خدمات التوجيه والتأهيل والمتابعة والبحث عن العمل، وخدمات للأطفال، وخدمات مواصلات، وخدمات واستشارة نفسية، وخدمات قسم الرفاه، واستشارة في اختيار مهنة، وخدمات طبية، وخدمات إعادة تأهيل، وخدمات جماهيرية وخدمات مادية. سوف تدير هذه المراكز شركات إسرائيلية تعمل سويا مع شركات عالمية صاحبة خبرة في هذا المضمار.

سوف يضمن برنامج وسكنسن تقديم ٢٠،٠٠٠ شيكل لكل عائلة تشترك في البرنامج، وهذه هي الحصة التي ستدفعها الحكومة عن كل فرد خلال السنوات الثلاث القادمة. خصصت وزارة المالية مبلغ ٨٠ مليون شيكل لتفعيل التجربة في السنتين الاوليين. ويتوقع رعنان دينور، الوكيل العام لمكتب المشروع حدوث تغييرات جذرية في سلوك متلقي تأمين ضمان الدخل مع توفير فرص لسوق العمل الحر لمساعدة فئة متلقي المخصصات.

١-٥-١. انتقاد برنامج وسكنسن

تعكس سياسة نتنياهو مسؤولية الدولة تجاه محدودي الدخل بوساطة نقل العمال لمكان العمل مجانا، وفي توفير خدمات للأطفال، وفي فتح دورات للتأهيل المهني، عن طريق الوساطة بين المشغلين والباحثين عن عمل وعن طريق

منح قروض ذات شروط مريحة لنساء مبادرات في سوق العمل الحر. يرى نتنياهو انه على الدولة رعاية مواطنيها الأكثر حاجة، بينما على باقي المواطنين تحمّل المسؤولية الشخصية حيال حياتهم وعملهم.

يرى منتقدو برنامج وسكنسن أنه سيؤدي لتغييرات بنيوية في المنطلقات الفلسفية لسياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل، حيث يتنبأون بأن يمس هذا البرنامج بحقوق العاطلين عن العمل. هذه الحقوق التي تضمن لهم الآن مخصصات البطالة التي تمكّنهم من الاستمرار في الحياة الكريمة نسبيا.

تنطلق الانتقادات الجوهرية لبرنامج وسكنسن بدءا من أنه لم يثبت نجاعته ونجاحه حتى في وسكنسن نفسها. إن معظم خريجي البرنامج في الولايات المتحدة لم يعملوا في السنة التالية لإنهاء البرنامج، وعملهم لم يكن متعاقبا، وصل دخلهم السنوي لقيمة الحد الأدنى، وقد استمرّ ثلث المشتركين في تلقي مساعدات لأسرهم لمدة ثلاث سنوات، وتلقى ثلثاهم بطاقات تمنحهم الطعام المجاني و- ٦٠٪ بقوا تحت خط الفقر. بعض ممن وجدوا عملا ثابتا بقوا ضمن جمهور متلقي خدمات الرفاه ويكلّفون الدولة أكثر من ذي قبل. والانتقاد الأساسي الثاني هو أن مشروع وسكنسن خدم ٥٪ من مجمل المحتاجين للمساعدات وبقي ٩٥٪ من هذا الجمهور دون حلول حقيقية (إتي بيرتس*، www.socialwork.org.il).

الانتقاد الآخر ضد سياسة نتنياهو في موضوع الرفاه هو ان تقرير الفقر في إسرائيل أشار إلى أن المعطيات الأكثر إيلاما ليست في عدد الفقراء وإنما في الواقع أن ١٣٩،٠٠٠ رب أسرة يخرجون للعمل يوميا ويبقون فقراء ومن بينهم هنالك ١٧،٠٠٠ أسرة يعمل فيها كلا الوالدين ومع هذا فهي لم تتجاوز خط الفقر. أن نسبة العمال الفقراء في إسرائيل زاد العام ٢٠٠٣ بـ ١٠٪ (إتي بيرتس*، www.socialwork.org.il). هذا يعني أن فئة العمال، وليس فئة العاطلين عن العمل، هي التي زاد فقرها من بين كل الفئات الفقيرة الأخرى. وعلى هذا، تقف الحاجة اليوم في البحث عن حلول جذرية للفقر وليس فقط للبطالة في إسرائيل.

من بين أسباب الفقر بحسب بيرتس[٥]* هو عدم إجراء تغييرات في حساب أجر الحد الأدنى الذي تقره الحكومة، بالرغم من ان هذا هو أفضل الحلول، بحسب رأيها، لعلاج مشكلة العمال الفقراء. إن فقر العمال يفتر حماسهم للخروج للعمل. من جهة أخرى، تشجع سياسة الحكومة شركات تشغيل العمال على خرق قوانين دفع أجر الحد الأدنى.

بعد مبادرة من منظمات اجتماعية مثل: مركز أدفا، خط [استشاري] للعامل، "إلزام" -مركز خدمة العاطلين عن العمل، برنامج الرفاه والقانون في جامعة تل أبيب وشبكة النساء في إسرائيل، أقرّت الكنيست العام ٢٠٠٢ إصلاحات في قانون الأجر الأدنى، يمنع أحدها الشركات العامة العمل مع شركات تشغيل أُدينت في الماضي بتجاوز قانون الأجر الأدنى وقانون العمال

---

٥ تقترح بيرتس* تبني خطة ملائمة للظروف الاقتصادية الخاصة للسوق الإسرائيلية وللظروف الإجتماعية في إسرائيل والتي تختلف عن تلك الأميركية. بحسب رأيها يجب أن تُحدد قيمة الحد الأدنى للأجر بحسب سعر سلة المشتريات للأسرة وليس بحسب الدخل المتوسط للأسرة. بالإمكان أن يضمن التأمين الوطني دفع الرواتب في وقتها المحدد ويقدم كل من لا يدفع بحسب تسعيرة الحد الأدنى للقضاء الجنائي. تقترح أيضا أن يحدد الفرق الأقصى في الأجور الدنيا والعليا في سوق الوظائف الحكومية بهدف ضمان تقليص الفجوات الإجتماعية. إذا وفّرت الدولة خدمات الحضانات، ويوم تعليم طويلاً ومساعدة للمسنين والمعاقين فإنها تساعد بهذا مباشرة الكثيرين على التفرغ والإلتحاق بسوق العمل. من جهة أخرى فإن المساندة في حال الإقالة من العمل، أو المرض أو الحوادث ضرورية كخدمات رفاه من حق المواطن تلقيها من الدولة. إن بيرتس تؤيد بناء خطة تهدف لتقليص عدد متلقي مخصصات تأمين الدخل للأمد البعيد ولكن بعد الإستثمار الشمولي والجدّي في التعليم، والتأهيل المهني، وتطوير فرص عمل، ورفع الأجور وحوافز العمل الحقيقية والثابتة.

الأجانب. هدفت هذه الإصلاحات إلى تحسين وضع عمال كثيرين يعملون مقابل أجر متدن. ولكن، العام ٢٠٠٤ طلبت الحكومة من الكنيست السماح لها غض النظر عن الإصلاحات السابقة وخاصة في اتفاقيات العمل ذات القيمة الاقتصادية البسيطة (نسبيا). كما وطلبت الحكومة إقامة لجنة خاصة لإقرار اتفاقيات العمل ذات المبالغ المرتفعة مع من أُدين في الماضي بتجاوز قانون دفع أجر أدنى. بكلمات أخرى طلبت الحكومة من الكنيست أن تسمح لها بإجراء اتفاقيات عمل مع مخالفين كبار للقانون على حساب العمال، بسبب امتيازات تشغيل عمال يتلقون الحد الأدنى للأجر.

٢. الأمهات الوحيدات[٦]

١,٥٪ من مجمل الأسر في إسرائيل هي أسر لأمهات وحيدات، بينما تبلغ نسبة هذه الأسر من بين الأسر الفقيرة من مجمل السكان في إسرائيل ٨,٨٪. يعيش نصف أسر الأمهات الوحيدات تحت خط الفقر، وبلغ عددها الإجمالي العام ٢٠٠٣ ، ٢٩،٦٠٠ أسرة (تقرير الفقر، ٢٠٠٣).

يرى نتنياهو أن مسؤوليته تحرير[٧] الأمهات الوحيدات من نمط الحياة الذي يعتمد على المخصصات من الرفاه بينما تريد تلك النساء الاستمرار في نمط الحياة نفسه. وبناء على سياسته يدّعى أنه يخطط لإخراجهن من مصيدة المخصصات وذلك عن طريق إدخالهن لسوق العمل. يدّعي نتنياهو أن الدولة دفعت في السابق بوساطة المخصصات وامتيازات أخرى للأم الوحيدة التي عملت ١٢ ساعة في الأسبوع، دخلا يفوق الدخل المتوسط لموظف في سوق العمل يعمل بوظيفة كاملة. بهذا يتهم نتنياهو حكومات إسرائيل السابقة بأنها شجّعت على عدم العمل. يقول نتنياهو إن الأمهات تعودن عدم العمل، وكذلك أبناؤهن، وبدل العمل تعودن مد اليد لطلب المخصصات المالية. نتنياهو يرى في نفسه منقذ الجيل التالي من أولاد متلقي المخصصات من ثقافة التعلق بمخصصات الرفاه المدفوع من قبل الحكومة.

ينتقد نتنياهو سياسة الرفاه للحكومات السابقة ويصفها بأنها ليست سياسة رفاه بل "سياسة تشجيع البطالة". بهدف إصلاح الوضع، اقترح على الأمهات الوحيدات سياسة حوافز بهدف خروجهن للعمل المأجور. يؤمن نتنياهو أن الأمهات الوحيدات سوف يقتنعن بالخروج للعمل فقط إذا تأكدن أن سياسة دفع المخصصات أُلغيت دون رجعة. ضمن الحوافز، يضمن نتنياهو ١٠٠ ألف مكان عمل في المصانع الإسرائيلية تنتظر العمال والعاملات الإسرائيليين خاصة ضمن أنصاف ملكات أو أثلاث ملكات. وبهدف تشجيع تشغيل العمال، منح نتنياهو مبلغ ١٠٠٠ شيكل للمشغلين عند استيعاب كل عامل جديد.

٢-١. فيكي كنافو: نموذج لسياسة تغييب الرفاه من حياة الأمهات الوحيدات

الفقرة التالية تقدم مثلا حيا لسياسة نتنياهو تجاه الفئات الضعيفة في إسرائيل.

فيكي كنافو امرأة في الـ ٤٣ من عمرها، مطلقة وأم لثلاثة أولاد بدأت احتجاجها على فقرها ليلة السبت ٤ تموز

---

٦ الأم الوحيدة single mother في اعتبارات سياسة الرفاه الإسرائيلية هي كل امرأة لديها أولاد من خارج إطار الزواج أو كل امرأة أرملة أو مطلقة وصية على أولادها وتعيش معهم تحت سقف واحد.

٧ مصطلح يستعمله نتنياهو في وصفه لسياسته في هذا الصدد

٢٠٠٣ . مشت ٢٠٠ كم من بلدتها الجنوبية متسبي رمون حتى القدس لتقابل وزير المالية بيبي نتنياهو ولتجادله بخصوص التقليصات التي أمر بها ومسّت حياتها، كأم وحيدة تعيل عائلة، بدأت الصحافة والتلفاز يهتمون بها، ورويدا رويدا تسابقت الصحافة المركزية في إسرائيل في تقديم تقارير يومية عنها وعن وضع الأمهات الوحيدات في إسرائيل. بدأ موضوع الرفاه يحتل الصفحات الأولى من الصحف والمواضيع الأولى من النشرات الإخبارية وأصبح ينافس الأخبار الأمنية. عندما وصلت مشيا على الأقدام للقدس، كانت فئات كثيرة قد انضمت اليها في مسيرتها أو سبقتها لتقيم خيمة احتجاج مقابل مكتب وزير المالية في القدس. كان الصحافيون المختصون في مواضيع الرفاه داعمين لقضايا وطلبات الأمهات الوحيدات بينما كان الصحافيون المختصون في قضايا الاقتصاد يؤيدون موقف وزارة المالية. ساند كنافو منذ بداية طريقها سكرتير حركة الكيبوتسات يوئال مهرتشاك، المقرب من حزبي العمل وميرتس، وصاحب الأيديولوجيا الاجتماعية التي تؤمن بأنه كلما زادت ساحات الإحتجاج التي تشبه "ساحة الخبز[٨]" وخيمات احتجاج الأمهات الوحيدات فإن هذا حتما سوف يزعزع الوضع السياسي وبالتالي سوف يغيّره للافضل (حنان عميؤور*، العين السابعة).

منذ أن لاحظ الإعلاميون أن بعض الحركات الاجتماعية، الجمعيات، المؤسسات، وأحزاب المعارضة استغلوا الاحتجاج الشخصي لفيكي كنافو وحوّلوها بين يوم وليلة لممثلة وناطقة باسم الأمهات الوحيدات بدأوا يتفحصون مدى التلقائية والأصالة في احتجاجها. كان عليها ان تتعلم ماذا تقول، كيف تقول، وكيف لا يتم التلاعب بأقوالها لصالح هذه الفئة أو تلك. ادخلوها للّعبة السياسية-الإعلامية، مثلا ادعوا على لسانها تصريحات بعد حادث تفجير في القدس، وتحول الصراع مما جاءت تقوله في شأن الرفاه، لما ادعوا أنها قالته في موضوع الأمن والعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. من جهة أخرى بدأت تتسرب معلومات شخصية عن طلاقاتها السابقة، وعن ابنها المدمن على المخدرات، والذي كان يقبع في أحد السجون وعن ابنتها التي تعاني من مرض نفسي. كان هذا بإيعاز مبرمج من وزارة المالية التي كانت قائمة مطالب الأمهات الوحيدات، وجميع الفئات الفقيرة التي انضمت لاحتجاجها تقف ضد برنامجها الإصلاحي الاقتصادي بقيادة نتنياهو.

إن الطريقة التي محا بها نتنياهو مصداقية مطالبة فيكي كنافو، وبوساطتها، مطالبة الأمهات الوحيدات بتحسين شروط الرفاه في حياتهن هي ضربهن إعلاميا. نتنياهو خبير متمرس في استخدام الإعلام لصالحه. لقد استعمل الإعلام في بداية الحركة الاحتجاجية حتى يدعو فيكي كنافو، في بث مباشر لمقابلته حال وصولها مشيا على الأقدام لمداخل القدس، ثم صار يجمع عنها وعن أسرتها الأخبار والتفاصيل ويسربها إعلاميا للانتقاص من مصداقية المرأة ولتشويه سلوك أولادها، وبالتالي لتشويه أمومتها. تسرب أيضا أن إحدى الجمعيات "يديد*-صديق" التي دعمت باراك، غريم نتنياهو، تدعم صراع الأمهات الوحيدات. وأن مؤسسة يهودية يسارية تموّل المستشارة الإعلامية والقانونية لفيكي كنافو[٩]. اتُهم منظمو الاحتجاج بأنهم يتعاونون مع قوى يسار إسرائيلية وأنهم ينفّذون سياستها ضد حكومة شارون اليمينية. نظّم نتنياهو في الفترة نفسها لقاءات مراثونية مكثّفة مع الصحافة وطرح برنامج المعونات الاقتصادية والتي

٨ "ساحة الخبز" كنية "لساحة الدولة-كيكار همدينا" في تل أبيب وللتلة القائمة مقابل مكتب وزير المالية في القدس. اعتصم في هاتين الساحتين المشردون الذين طردوا من بيوتهم نتيجة لفقرهم وأطلقوا على الساحات التي اعتصموا بها هذه الكنية.

بيّن فيها أن الأم الوحيدة تتلقى بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ شيكل في الشهر الواحد. حوّل نتنياهو الشعار من مساعدة الأمهات الوحيدات لشعار "إخراج الأمهات الوحيدات لسوق العمل" وحتى يتمم عملية محو مصداقية صراع فيكي كنافو انتقدها بسخرية قائلا: "من تستطيع السير ٢٠٠ كم على الأقدام تستطيع أن تشتغل في ورش البناء". كان من بين الأمهات المعتصمات من عملت في ورش البناء وطردت من العمل بعد الركود الذي وقع في فرع البناء في إسرائيل. اقترح نتنياهو على كنافو أن تعمل ثلث وظيفة وتأخذ معونة من الدولة. أجابت كنافو أنها تعمل نصف وظيفة ولا تنجح في المعاش المدفوع لها بأن تعيل أولادها. كان تعليق نتنياهو أنه لا تقع على الدولة مسؤولية توفير أماكن عمل للعاطلين عن العمل. هذا الجواب ليس صحيحا في دولة تعرّف نفسها كدولة رفاه. فإن الحق في العمل هو من القوانين الأساسية في الدولة ويتوجب على الدولة توفير فرص عمل للجمهور. في كل المنطقة الجغرافية التي كانت تسكنها فيكي كنافو كان هناك مكان عمل واحد شاغر مقابل كل ١٥ طلب عمل. عندما فتر الإهتمام الجماهيري في ما يجري في خيمة احتجاج الأمهات الوحيدات المعتصمات وجد نتنياهو اللحظة المناسبة وأعلن: "من طرفي انتهى احتجاج الأمهات الوحيدات" (بروفسور إيلي بولاك ويسرائيل ميدد*).

بعد ١٤ شهرا، وبعد أن عانت المزيد من البطالة، الجوع وعدم الاستقرار الاقتصادي قررت فيكي كنافو ان تتصور عارية تماما لأحد المواقع على الإنترنت. عملت هذا في فترة يأس وجوع وتفكير في الانتحار، وبهدف أن تربح قليلا من النقود لأولادها، وكوسيلة لتكتب على جسدها صرخات احتجاج ضد الطريقة التي عوملت بها عند احتجاجها الأول. في مقابلة صحافية مع رئوبين فايس وأورون مئيري من صحيفة "يديعوت أحرونوت" لخّصت فيكي كنافو تجربة الاحتجاج "الدولة لعبت بمصيري" (١٧/ ١٠/ ٠٤، ص. ٢٤).

أصيبت كنافو بالاكتئاب وبالهلع من ردود الفعل السلبية على إقدامها على الظهور عارية أمام الكاميرا. قالت لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (١/ ١١/ ٠٤، ص ٤٨)"انا اجلس هنا منقطعة عن العالم، منقطعة كذلك عن ذاتي، شيء بداخلي فرغ، انا لا أستطيع ان اتصل مرة أخرى مع جسدي، في حياتي كلها لم اعرضه لأحد، لم اتعر أمام المرآة... وفجأة هذا التعري، وكأنني لست انا". وتقول أيضاً، "لكن لم يكن هناك منفذ آخر، لقد كنت يائسة، لقد فعلت ذلك فقط من اجل النقود، كانت هذه لحظة قبل الانتحار، نحن هنا في البيت في وضع يائس، قابل للاستغلال، كلهم [من استغلوا احتجاجها السابق] صعدوا على ظهري ورموني للكلاب، لم افعل هذا فقط من اجل النقود. كانت هذه صرخة اخرى، ومن الممكن ان تكون الأخيرة، كأم معيلة وحيدة تقف يائسة أمام جهاز الحكم وأمام الثلاجة الفارغة في البيت. لو حصلت على القليل من المال من هذا، لكان ساعدني قليلا. الحيوانات في الطبيعة تقتل من اجل ان تعيل اولادها".

لقد فشلت فيكي كنافو شخصيا في إجراء تغيير جذري لوضعها المأساوي اجتماعيا واقتصاديا. كان وزير المالية، حركات الإحتجاج، الأحزاب والإعلام، أقوى من أن تفهم كيف استغلوها وأبطلوا صوتها، ولكنها نجحت في إثارة موضوع الفقر في إسرائيل وأثارت وعي المجتمع الإسرائيلي بهذا الخصوص (روتي سيناي*، "هآرتس"، ١٥/ ٩/ ٠٤).

٩ مؤسسة شتيل اليهودية ذات المنحى اليساري والتي تدعم ماديا ومهنيا مؤسسات المجتمع المدني اليهودية والعربية في إسرائيل.

٣. التعليم والرفاه

انخفضت ميزانية التعليم بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ في بند ملكات التعليم بنسبة ١٥٪ بالرغم من ارتفاع عدد الأولاد في الفترة نفسها بنسبة ٧٪. يعني هذا أنه طُلب من أولياء الأمور تمويل باقي الميزانية المطلوبة على حسابهم، يؤدي هذا الوضع لزيادة الفجوة بين التعليم في المجتمع اليهودي والعربي وبين المدارس الغنية والمدارس في المناطق الفقيرة، أدى ويؤدي التقليص في الملكات لإقالة معلمين ومعلمات من جهاز التعليم (باربارا سفيرسكي*، ٢٠٠٤).

في حين تتبوأ إسرائيل مركزا مرموقا في نسبة المواطنين ذوي التعليم فوق الثانوي والأكاديمي :٤٨٪ من مجمل السكان من جيل ٢٥-٦٤ (كوب، ٢٠٠٣، ص ٣٧) فإن جودة التعليم هذه متدنية بين الدول الغربية في العالم (المصدر السابق، ص ٣٨). يتعلق انتظام الطلاب في المدارس ومستوى التعليم في إسرائيل في (أ) القومية، حيث أن نسبة الطلاب اليهود في جميع مراحل التعليم أعلى من نسبة الطلاب العرب (المصدر السابق، ص ٤٠)، (ب) وفي المستوى الاقتصادي للشرائح الاجتماعية حيث تصرف الأسر التابعة للشرائح الخمس الأعلى في إسرائيل ٤ أضعاف ما تصرفه الأسر التابعة للشرائح الخمس الأدنى على تعليم أبنائها (المصدر السابق، ص ٤١).

اتبعت إسرائيل في السنوات الأخيرة مع جهاز التعليم العبري سياسة التمييز المصحح لصالح الفئات الفقيرة، حيث دفعت نسب ميزانيات فاقت بكثير نسب الميزانيات التي دُفعت للمدارس في الأحياء الغنية. أدى هذا لزيادة مساهمة الأسر الغنية في تمويل ميزانية التعليم في مدارس أولادهم، وهكذا رفعوا مستوى التعليم من جهة، وحافظوا على الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء من جهة أخرى (أدلر وبلاس* داخل كوب ص. ص. ٢٨٩-٣١٤).

أقيمت "لجنة دوفرات" لفحص مستوى التعليم في إسرائيل الذي أدرج في أسفل النتائج العالمية، لم يوضع التعليم في إسرائيل أبدا في رأس الأولويات القومية. توصي لجنة دوفرات على بإجراء تغييرات تنظيمية، توفير ميزانيات عن طريق إلغاء وحدات إدارية، بينها مكاتب في الألوية التي تدير جهاز التعليم، وعن طريق دمج وحدات إدارية أخرى مثل مدارس التعليم في المرحلة الإعدادية. توصي اللجنة كذلك أن يعيّن المعلمون من قبل مديري المناطق الإدارية ومديري المدارس وليس من قبل مكتب الوزارة في القدس. سوف تؤدي هذه التوصية الى زيادة الفجوات في جهاز التعليم بسبب الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية الكبيرة جدا بين السلطات المحلية في المناطق المختلفة في إسرائيل. توصية كهذه ستؤدي حتما لمأسسة هذه الفجوات للأبد (شموئيل سفيرسكي*، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٤).

توصي لجنة دوفرات كذلك بإدراج نهج اتفاقيات العمل الخاصة ونهج "المعاشات المتفاوتة" التي تعتمد على منتج المعلم في الحقل ومدى نجاحاته. غالبا سوف يقيّم جهاز خاص وخارج عن وزارة التعليم المعلمين في الحقل بوساطة امتحانات تحصيل، تقييم شخصي وزيارات مفاجئة للمدارس. من التوصيات أيضا أن تتحول المدارس للتوجه التنافسي وأن تدير نفسها بشكل ذاتي مستقل. تنتقد بربارا سفيرسكي هذا التوجه لأنه على خدمات التعليم أن تكون شمولية (Universal) ومتساوية. ولكن في هذا الواقع الذي يدعو ويشجع المنافسة فإن الأقوياء [أي المدارس في المناطق الغنية] سوف تبقى وتنجح بينما ستهمش المدارس في المناطق الفقيرة. هذه القرارات سوف تضعف نقابات المعلمين التي أضعفتها حتى الآن حكومات إسرائيل كلها[١٠]. من المتوقع أن تتدنى مكانة المعلمين في إسرائيل أكثر مما هي عليه

اليوم حيث تشغل أحد المواقع المنخفضة في العالم الغربي .

توصي لجنة دوفرات بتغيير نظام العمل في المدارس لنظام يوم تعليم طويل . إن هذه التوصية جيدة على عدة أصعدة : سوف تؤدي الى زيادة معاشات المعلمين، وسوف تسنح الفرصة للأب والأم الخروج للعمل في وظيفة كاملة، وسوف تمنح الطلاب خدمات متنوعة ضمن جدران المدرسة وغيرها . تخطط لجنة دوفرات لتوفير حاجات يوم التعليم الطويل من التوفيرات التي ستتجمع عند إلغاء التعليم في ايام الجمعة بالإضافة للنقود التي ستتوفر عند إقالة آلاف المعلمين من جهاز التعليم .

أجّلت الحكومات المختلفة تمويل يوم التعليم الطويل منذ العام ١٩٩٠ . أعلن نتنياهو عن استعداده لتمويل ٢ مليار دولار لتنفيذ توصيات دوفرات . عمليا سوف تكفي هذه الميزانية فقط لإقالة المعلمين . يعني هذا أنه لا توجد ميزانيات لتنفيذ الإصلاح المرجو في جهاز التعليم .

لأن السوق في اسرائيل ما زالت تعمل ستة أيام، بما فيها يوم الجمعة، فإن إلغاء التعليم في هذا اليوم سوف يفرض على الأهل العاملين يوم الجمعة إلغاء يوم عمل، أي فعليا تقليص وظيفتهم من كاملة لجزئية، وهذا عكس ما صبت اليه توصيات لجنة دوفرات .

لا يمكن حل مشكلة عدم المساواة بين المدارس التي تخدم الشرائح المختلفة عن طريق تغييرات تنظيمية دارجة في نقابات العمل . حتى تُمحى ظاهرة عدم المساواة هذه يجب (١) أن تلتزم الحكومة بميزانيات مكثّفة ولأمد طويل، (٢) دفع ميزانيات إصلاحية-تطويرية للمدارس ذات النهج الخاص، (٣) توقف العمل المشترك بين الوزارة وبين شبكات تعليم ما زالت تمنح تربية مهنية نمطية في القرى الفقيرة ومدن التطوير، (٤) وإجمالا تحمل المسؤولية كاملة من قبل الحكومة على جهاز التعليم برمته .

مع بداية كانون الثاني ٢٠٠٥ جرى اجتماع احتجاجي كبير ضم حوالي ١٠,٠٠٠ معلم رفضوا خلاله تطبيق توصيات دوفرات كما وردت لأنها ستتسبب في طرد آلاف المعلمين من جهاز التعليم مسببة تحويلهم لجمهور يطلب المخصصات من وزارة الرفاه الاجتماعي .

٤. التأمين الصحي

أُقر قانون التأمين الطبي العام ١٩٩٥ في الكنيست حيث هدف الى ضمان توفير الخدمات الطبية المتساوية لجميع مواطني الدولة بوساطة صناديق المرضى . طالب القانون صناديق المرضى تقديم الخدمات بنجاعة وفي وقت معقول وفي مراكز طبية بعيدة بنسبة مقبولة عن مكان سكن المواطن . تحسّن مستوى الخدمات الطبية العامة في إسرائيل بعد إقرار هذا القانون وخاصة من منطلق مفهوم العدل الاجتماعي حيث تقدم ميزانيات متساوية لجميع الصناديق وتقدم الخدمات مباشرة بحسب حاجة المريض وجيله . بعد حوالي ١٠ سنوات من إقرار القانون هنالك تجارب في الحقل واقتراحات لتحسين تفعيل الجهاز ولكن هذه الاقتراحات لا تطبق حالا . مثل إمكانية نقل ميزانيات من بند لآخر بحسب الحاجة الجماهيرية في منطقة معينة، أو تبني سياسة التمييز التصحيحي

---

١٠ لقد افتخر أوري يوجاب، رئيس قسم الجباية في وزارة المالية حين قال إن إنجازه الأهم في عمله كان كسر العمل المنظم داخل إسرائيل . نقابة المعلمين في إسرائيل من بين النقابات التي استضعفت وفقدت مصداقيتها .

مع بعض الفئات السكانية (زمورة، تشرنخوفسكي، شموئيلي*، داخل كوب*، ٢٠٠٣، ص. ص. ٣٣٥-٣٦٢).

أقرت الحكومة في تموز ٢٠٠٤ نقل ميزانيات لصناديق المرضى حتى تقدم هذه خدمات طب وقائي للنساء الحوامل، وللأطفال ولطلاب المدارس في ٢٠ بلدة. كان الهدف بحسب بربارة سفيرسكي)(كانون الثاني، ٢٠٠٤) إغلاق "مراكز العناية بالأم والطفل" التابعة لوزارة الصحة. إن السياسة التي توجه هذه الخطوات هي توحيد خدمات الصحة تحت سقف واحد تابع لصناديق المرضى، في حين يكون الطب في مركز العناية بالأم والطفل وقائياً فإن الطب في صناديق المرضى يتركز على العلاج، لذا من المحتمل أن لا يحظى الطب الوقائي تحت إدارة صناديق المرضى بأية عناية أو ميزانيات كما كان الوضع عليه حتى الآن، وهذا بالتالي سوف يخفض مستوى الحالة الصحية العامة للمواطن.

تضمن اقتراح ميزانية ٢٠٠٥ إقامة صندوق مرضى جديد سيكون الخامس داخل إسرائيل يعمل بهدف الربح، سوف يتوجه لأصحاب الموارد الغنية لأنه معني بجني الأرباح المرتفعة. يؤكد مركز أدفا وبربارا سفيرسكي (١٦/ ١١/ ٠٤؛ كانون الأول ٢٠٠٤) أن الصندوق الجديد سوف يضم أعضاء من الشباب المعافين أصحاب الدخل المرتفع، وهكذا تقوّض الصناديق القائمة حيث تتركها مع الأعضاء المرضى الذين يتطلبون مصاريف طبية باهظة. بشكل مباشر تكون الدولة قد ساهمت في تصنيف صناديق مرضى للأغنياء وأخرى للفقراء. إن إقامة صندوق مرضى هدفه المعلن هو الربح سيؤدي لأن تفتح إسرائيل جهاز الصحة لاستثمارات التنظيمات الدولية بحسب اتفاقيات التجارة الدولية وهكذا فإن مصلحة الجمهور ستكون في كفة، وأرباح أصحاب الأسهم ستكون في الكفة الأخرى.

انخفضت ميزانية تمويل قانون التأمين الصحي الحكومي الذي كان يجب أن يضم سلة الخدمات منذ العام ١٩٩٥ بنسبة ١٥٪. ازدادت تكلفة الخدمات في هذه السلة لعدة أسباب منها ازدياد عدد السكان، وزيادة سن المؤمنين، وارتفاع ثمن الخدمات الطبية، واختراع أدوية وإجراءات طبية جديدة لم تكن قائمة فيما مضى. سبب آخر في ازدياد تكلفة سلة الخدمات هو مواكبة التغييرات التكنولوجية والتي كلفت ١,٥ مليار شيكل. يتضح أن صناديق المرضى تجبي أموالا إضافية على بعض الخدمات التي تقدمها للمرضى وتبيع تأمينات على خدمات إضافية تقدمها للمرضى. فيكون على المرضى دفع الفرق بين التسعيرات من أموالهم الخاصة، وهكذا تزداد هوة عدم المساواة بين من بمقدوره الدفع ومن لا يستطيع ذلك.

اتبعت بعض الدول الغنية سياسة صحة-رفاه متفاوتة، بحيث تقدم خدمات صحية مكثّفة لبعض الفئات، مثل الفئة الفقيرة والتي يؤدي فقرها الى نمط غذاء وحياة يؤدي بها الى التعرض بنسب أعلى للأمراض المزمنة والتي بالتالي تكلف الدولة كثيرا. لقد برهنت دراسة جرت مؤخرا في إسرائيل أن حوالي ٢٥٪ من الإسرائيليين يعانون من عدم أمان غذائي بسبب أوضاعهم الاقتصادية التي تفرض عليهم اختيارات قاسية فيما يخص طريقة صرف دخلهم، وعادة يأتي هذا على حساب نوعية وجودة غذائهم وغذاء أطفالهم (فيريد فريختير*، ynet، ٢١/ ٧/ ٠٤). فحتى تمنع الدولة مثل هذه الخسارة للمواطن ولها، فإنها تباشر في برامج صحية للفئات المحتاجة وتقدمها مجانا. لا تتبع إسرائيل مثل هذه السياسة، وبالتالي تسبب بمس كبير في صحة المواطن الفقير وتتكلف لاحقا بتكاليف باهظة في علاج الأمراض المزمنة وإسقاطاتها الصحية والرفاهية.

بناء على ذلك، توجه مركز أدفا وجمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان" العام ٢٠٠٤ لنائب مدير عام وزارة الصحة بطلب تحديد سقف للمبلغ الشهري الذي تدفعه أسرة مريض مزمن حيث تُحسب هذه التكلفة الآن لكل مريض، لذا فإن الأسرة التي تتضمن أكثر من مريض مزمن، وخاصة أسر المسنين والأطفال، لا تستطيع دائما أن تسدد مصاريف العلاج والدواء وتضطر

للاختيار بين الطعام أو الدواء والكهرباء. وكان المطلب ان يُحسب الدفع للأسرة الواحدة وليس للفرد الواحد. انتقد مقدمو الطلب طريقة الحساب الحالية التي تمس بقانون الصحة الحكومي الذي كان من المفروض ان يخدم بشكل متساو جميع المؤمّنين. وقد رُفض الطلب من قبل وزارة الصحة.

أقرّت الحكومة العام ٢٠٠٣ جباية ضريبة صحة على ربات البيوت اللاتي كن معفيات من هذه الضريبة بسبب عدم وجود دخل لهن. فعليا لم يكن بالإمكان تطبيق القانون بسبب غياب تسجيل دقيق لجميع النساء اللاتي لا يعملن خارج بيوتهن. فقامت الحكومة بإلغاء القانون قبل إقرار ميزانية ٢٠٠٥ واقترحت بدلا عنه إلغاء نقاط الإستحقاق في حساب ضريبة الدخل التي كان ينتفع منها أزواج هذه الفئة. فعليا ألغت الحكومة مبلغ ٢١٣٦ شيكلا من مستحقات كل أسرة يعمل فيها شخص واحد. تقول بربارة سفيرسكي (كانون الأول، ٢٠٠٤) إن هذا مس إضافي بدخل الأسر الفقيرة مقابل استمتاع الشرائح الغنية بتخفيضات ضريبية كبيرة.

٥. الفقر

يتعلق حساب خط الفقر في كل دولة في المبنى القيمي المتبنى في الحكومة والمجتمع بالإضافة لحسابات اقتصادية بحتة للدولة. تتبع إسرائيل طريقة الحساب النسبي لتحديد خط الفقر لدى المواطن. تقارن الطريقة النسبية مستوى دخل الفرد بالمستوى العام المتوسط في الدولة. تعتبر العائلة فقيرة في هذه الحالة عندما يتدنى مستوى حياتها كثيرا عن متوسط مستوى الحياة لدى باقي المواطنين. لا يعتمد خط الفقر بحسب هذه الطريقة فقط على معدل الدخل المتدني وإنما أيضا على امتلاك العقارات، وعلى مستوى السكن، وعلى مستوى الثقافة وعلى مستوى الخدمات العامة المتوفرة لمن يعيش في ضائقة. أما في الطريقة الأخرى، المطلقة، فإن المواطن يعتبر فقيرا عندما لا يستطيع شراء حاجاته الأساسية التي تحافظ على بقائه. بناء على هذا، حُدّد "خط الفقر" في إسرائيل لمن يتلقى ٥٠٪ من الدخل المتوسط للفرد. تعتبر الأسرة في إسرائيل فقيرة إذا كان معدل دخل الفرد بها منخفضاً عن هذا الخط المحدد.

تتبع في بريطانيا وأميركا وكندا منذ بداية التسعينيات طريقة "مطلقة" وليست "نسبية" لحساب الفقر. بناء على هذه الطريقة يتم حساب المصاريف الكاملة الفعلية التي تحتاجها الأسرة العادية المتوسطة شهريا بدون حساب ممتلكاتها القائمة.

في حال انتقال إسرائيل من حساب خط الفقر من الطريقة النسبية للطريقة المطلقة فإن نسبة الفقراء فيها سوف ترتفع حتما في المعدل من ١٨,٢٪ (بناء على حسابات مؤسسة التأمين الوطني) إلى حوالي ٢٠٪، وسترتفع بنسبة أعلى بكثير بين بعض الفئات الخاصة مثل الأسر التي تضم ٦ أنفار فما فوق (للمتابعة: جدول رقم ٩، ١٠ صباغ-أندلبد وأحدوت*، ٢٠٠٤، ص. ٢٢).

٥-١. تلخيص تقرير الفقر العام ٢٠٠٣

يقدم في إسرائيل كل عام تلخيص لوضع الفقر فيها، يعكس صورة مركزّة لتأثير سياسة الرفاه على مواطنيها. كانت هنالك في العام ٢٠٠٣، ٣٦٦ ألف أسرة فقيرة تعيش تحت خط الفقر. يوجد في هذه الأسر ١،٤٢٧،٠٠٠ إنسان، يشكّلون ٢٢,٤٪ من السكان. يعيش داخل هذه الأسر ٦٥٢،٠٠٠ طفل، أي ٣٠,٨٪ من مجمل الفقراء. زادت نسبة الأطفال الفقراء من ٢٩,٦٪ العام ٢٠٠٢ إلى ٣٠,٨٪ العام ٢٠٠٣. وفي الأرقام المطلقة زاد العدد من ٦١٨،٠٠٠ إلى ٦٥٢،٠٠٠. وإجمالا ارتفع عدد الفقراء عن سنة ٢٠٠٢

بما قيمته ١٠٠ ألف إنسان . تدنى مستوى فقر أسر المسنين وزاد عددهم من ١٩,٠٪ العام ٢٠٠٢ إلى ٢٢,٣٪ العام ٢٠٠٣ . كما وزاد عدد الأسر الفقيرة والتي لا يعمل من عليه إعالتها من ٦٣,٢٪ الى ٦٥,٨٪ العام ٢٠٠٣ .

يكسب حوالي مليون إنسان في إسرائيل أجرة الحد الأدنى ، أي ٣٣٣٥ شيكلاً شهريا في حين أن معدل سلة المشتريات لعائلة متوسطة من أربع أنفار تبلغ ١٠،١٣٩ شيكلا . تتهم مؤسسة التأمين الوطني السياسة الاقتصادية للحكومة بأنها هي التي سببت ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل .

٥ - ٢. تأثير القومية والعرق على مستوى الدخل في إسرائيل

يتضح أن الأجيرين العرب هم أقل الفئات أجرا ، حيث ان معدل دخل الأجير العربي شهريا أقل بـ ٣٠٪ من معدل الدخل العام في الدولة ، يليهم الأجيرون في مدن التطوير ، وهي مدن حدودية في شمال إسرائيل وجنوبها يقطنها عادة الشرقيون ثم المهاجرون من الإتحاد السوفييتي سابقا . يصل معدل دخل الأجير في مدن التطوير الى ٨٤٪ من معدله العام في إسرائيل . للمقارنة ، ضاهى دخل الأجير في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع المعدل القطري . يصل معدل الأجير في المناطق الغنية الى ١٢٠٪ من متوسط الدخل . يتضح من معطيات توزيع الأجور أن سكان المناطق التي معدل دخلهم يراوح أجر الحد الأدنى يعملون عملا جزئيا (بسبب النقص الشديد في أماكن العمل) أو أن أجرهم منخفض جدا (بسبب استغلال أصحاب العمل لهم) .

جدول رقم ٢ : معدل الدخل بحسب منطقة السكن ونوعه (المعدل القطري= ١٠٠)

المناطق الغنية	مستوطنات الضفة والقطاع	المجالس الإقليمية	مدن التطوير	المدن والقرى العربية	المتوسط القطري
١٢٣	١٠١	١٠٠	٨٤	٦٩	١٠٠

من الجدير ذكره أن مستوى الأجر الأدنى في مناطق السكن اليهودية (مثل موديعين عيليت) يفوق بنسبة ٩٪ معدل الدخل المتوسط في واحدة من أكثر البلدان العربية فقرا (جسر الزرقاء) . من جهة أخرى فإن معدل الأجر المتوسط في المناطق الأكثر غنى (سفيون) يزيد بنسبة ٢٣٠٪ على متوسط الدخل في أكثر البلدان العربية غنى (معليا) . من بين ٨٤ بلدة عربية ، نجد إنه في ٨٢ بلدة يتراوح دخل المواطنين الحد الأدنى للأجر وهذا أعلى من المعدل القطري في إسرائيل . أكثر البلدات العربية التي معظم سكانها يتقاضون الحد الأدنى هي العزير (٤٩,٥٪ من السكان) بينما أقل البلدات العربية هي عيلوط (٢٦,٨٪) (يمكن أيضا مراجعة : http://www.cbs.gov.il/hodaot2004_13_04_pdf.22t1).

أكثر البلدات اليهودية التي ترتفع نسبة تقاضي أجور الحد الادنى فيها هي موديعين عيليت ، بنسبة ٥٨,٧٪ من السكان والذين في معظمهم يهود متدينون متزمتون (حريديم) . ٧٥٪ من الأجيرين هم نساء (لأن الرجال يتعلمون في مدارس دينية بدل الخروج للعمل) . أقل البلدات اليهودية التي يتقاضى سكانها أجر الحد الأدنى هي لبيد ، بنسبة ١١,٣٪ (بندلق* ، ٢٠٠٣) .

تخطيط رقم ١ : العلاقة بين مكان السكن ومعدل متوسط الدخل للرجال والنساء

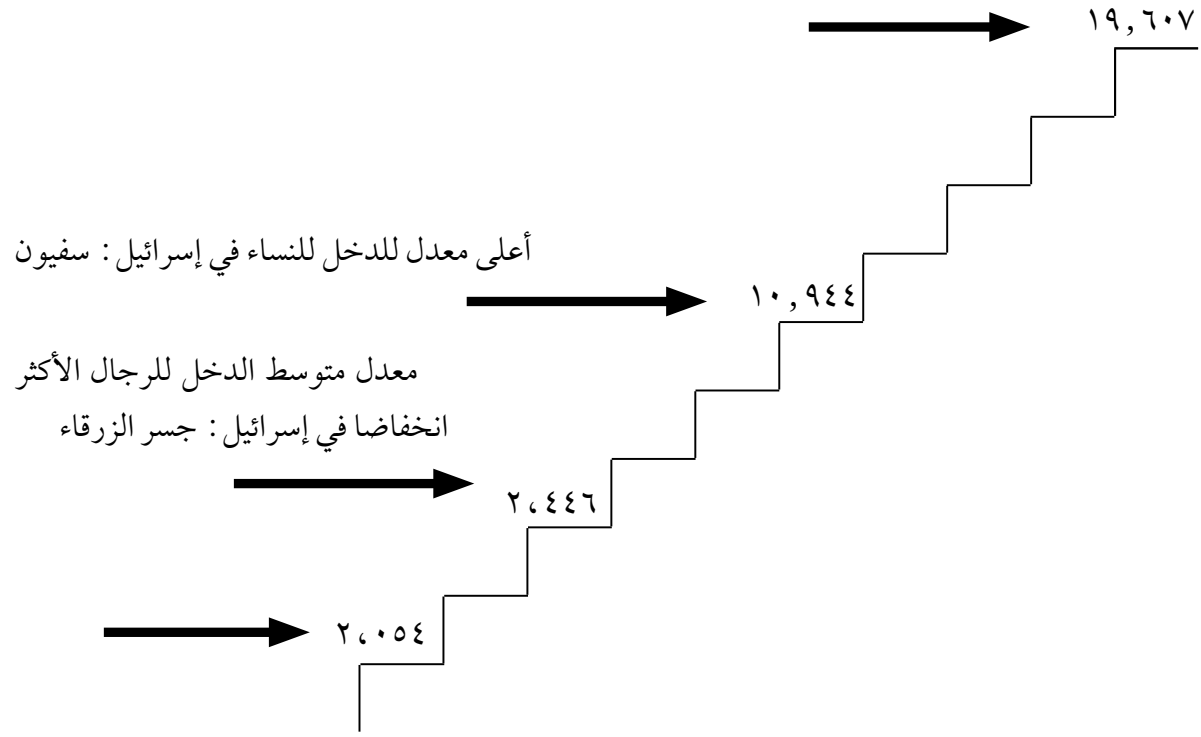

المصدر : مركز أدفا، بندلق*، تشرين الأول ٢٠٠٣ .

جدول رقم ٣ : البطالة المسجلة . طالبو العمل في مكاتب العمل التابعة لدائرة التشغيل، بحسب نوع الدائرة

الدخل المتوسط في الشهر

فئات البطالة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مجموع طالبي العمل	١٠٦،٦٥٣	١١٤،٦٥٩	١٤٢،٩٩٦	١٨٦،٧٢٠	١٩٦،٣٨٣	٢١٩،٨٠٥
مكتب عمل للكبار	٩٠،٤٢٠	٩٧،٧٨٠	١٢٤،٠١٤	١٦٥،٣١٣	١٧٦،٢٠٥	٢٠٢،٠٦١
: منهم						
لا يطلبون إكمال ضمان دخل	٧١،٠٦٢	٧٨،٥٢٥	٩٨،٢٧٩	١١١،٨٦٦	١٠٥،٦٩٢	١٠٩،٤٣٢
يطلبون إكمال ضمان دخل	١٩،٣٥٩	١٩،٢٥٥	٢٥،٧٣٥	٥٣،٤٤٤	٧٠،٥١٣	٩٢،٦٢٩
أكاديميون	١٦،٢٣٢	١٦،٨٧٩	١٨،٩٨٢	٢١،٤١٠	٢٠،١٧٨	١٧،٧٤٤
: منهم						
رجال	٤٠،٤٣٨	٤٤،٥٧٨	٦٨،٧٧٠	٩٤،٨٠٠	٩٩،١٩٠	١٠٥،٤٨٤
نساء	٤٩،٩٨٢	٥٣،٢٠٢	٧٤،٢٣٤	٩١،٩٢٠	٩٧،١٩٣	١١٤،٣٢١
قادمون جدد	٩،٩٨٥	٩،٧٢٨	١٠،٧٣٩	١١،٦٧٤	٨،٧١٧	٩،٥١١
جنود مسرحون	٨،٩٢٧	٩،٧٤٧	١١،٥٣٢	٦،٧٠٧	٧،٩٩٦	١٠،٥٦٢
مدن تطوير	٢٠،٨٢٤	٢٣،٦٨١	٢٩،٩٠٨	٣٦،٤١٩	٢٩،٧١٥	٣٤،٣٥٨
البلدات العربية	٧،٦٦٤	٨،٦١٩	١٣،٨٦٩	٢٩،٥٨٦	٣٤،١٨٩	٣٩،٥٠٥

المصدر : http://www1.cbs.gov.il/shnaton55/shnaton55_index.pdf (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٤)

مأخوذ عن جدول ٤ , ١٢ بعنوان : البطالة المسجلة . طالبو العمل في مكاتب العمل التابعة لدائرة التشغيل، بحسب نوع الدائرة

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١) إن مجموع طالبي العمل تضاعف في فترة ثماني سنوات، وهذا ينقض اتهام نتنياهو للجمهور بأنه اتكالي ويريد أن يعيش على المعونات الحكومية.

٢) إن نسبة طالبي إكمال دخلهم تزايدت بما يقارب أربعة أضعاف. أي أن هذه الفئة تعمل، ولكن نسبة دخلها لا تصل لمعدل الحد الأدنى من دخل الفرد في إسرائيل ولذا تخولها الحصول على معونات حكومية. نفس نسبة الزيادة في طلب ضمان الدخل نجدها في البلدات العربية.

٦. المؤسسات والجمعيات الخيرية

في فترة الأعياد اليهودية في أيلول ٢٠٠٤، وقف العديد من الفقراء أمام متطوعي الجمعيات التي وزّعت المساعدات المالية. بالرغم من أن التلفزيون الإسرائيلي أبرز هذه الظاهرة بنشرات الأخبار وبالبرامج الأخرى إلا أن وزير الداخلية (السابق) بوراز اختار أن يصرّح أنه "لا يوجد جياع في إسرائيل" (يديعوت احرونوت، ١٣/ ٩/ ٠٤، ص. ٦). جادل شارون بوراز وادّعى أنه بالرغم من دعمه سابقا للخطة الاقتصادية إلا أنه يرفض أن تنهار سياسة الدعم الاجتماعي وأن يبحث الإسرائيليون عن طعامهم في القمامة. عمليا يستعمل شارون موضوع الفقر حتى "يهز رسن" نتنياهو ويشد الخناق عليه للاستفادة من المماحكات السياسية-الحزبية بينهما.

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام ٢٠٠٤ يحتاج كل مواطن خامس في إسرائيل لمعونة من الجمعيات الخيرية في قوته. يبلغ عدد المتوجهين للجمعيات لطلب المساعدة ما يفوق المليون إنسان. هنالك ١٠٥ جمعية ومنظمة مسجّلة في إسرائيل تقدم المعونات للفقراء. تقدم ٤٨٪ منها خدمة أسبوعية للفقراء، بينما ١٨٪ تقدم خدمة يومية و١٠٪ تقدم خدمة يومية (أي وجبة غذاء يومية) وخدمة أسبوعية (أي سلة مؤن)، بينما ٢٢٪ من الجمعيات تقدم مساعدة شهرية (يافا نقار*، ٢٠٠٤).

من أهم إفرازات الفقر في إسرائيل تزايد عدد تنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الخيرية التي تحاول كل منها سد جانب من حاجات الجمهور الفقير، بعضها يعمل مع طلاب المدارس، الآخر مع المسنين، الثالث مع أبناء العاطلين عن العمل وما إلى ذلك. بسبب الحاجة الماسة اقترحت جمعية ("لتيت" أي "ان تعطي") تقديم الإرشاد المهني للجمعيات التي تقدم الطعام للجياع في إسرائيل حتى تقوم بعملها بأفضل طريقة ممكنة.

تقوم الجمعيات الخيرية بجمع الأطعمة المطلوبة مباشرة من الجمهور بنفسها وبوساطة مساعدة طلاب المدارس. في إحصائية لجمعية "لتيت__أن تعطي" يتضح أن عدد الجمعيات والمؤسسات التي ساهمت في تجميع الطعام للفقراء في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ زاد أكثر من ثلاثة أضعاف عن العام ٢٠٠١ بسبب الحاجة الماسة لذلك.

كانت نتائج البحث حول أبعاد الفقر في إسرائيل الذي اجرته جمعية "لتيت" بمساعدة ٩٤ جمعية تهتم بالفقراء تشير لتردي أحوال الفقراء سنة بعد أخرى حيث يزداد الطلب على الطعام بنسبة ١٠٪ سنويا. أما بخصوص التغييرات في طلب المساعدة في الطعام في المناطق الجغرافية، فتشير الى أن الضواحي في إسرائيل تعاني من الفقر أكثر من المركز وأن زيادة الطلب فيها على الطعام أعلى. يبرز هذا في منطقة الشمال والجنوب. ومع هذا فكل المناطق، ما عدا منطقة

المركز، زاد فيها الطلب على الطعام (روتي سيناي*، "هآرتس"، ٢٦/ ٣/ ٠٣).

جدول رقم ٤ : نسبة ارتفاع الطلب على معونات الطعام بحسب المناطق السكنية

سنة / المنطقة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجليل والجولان	٪٣٥	٪٤١
الجنوب	٪٣١	٪٤٦
القدس	٪٣٨	٪٤٢
المركز	٪٣٩	٪٣٦
الشمال	٪٤٢	٪٥٠
الشارون	٪٣٢	٪٣٥

جدول رقم ٥ : الفئات التي تحتاج لمعونات طعام

الفئة / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المسنون	٪٢٤	٪١٦
الأمهات الوحيدات	٪٢٦	٪٣٢
عائلات كثيرة الأولاد	٪٣١	٪٣٢
المعاقون	٪٦	٪١٠
الشباب	٪٨	٪١٥
العاطلون عن العمل	٪١٠	٪٢٦
المهاجرون لإسرائيل	٪١٤	٪٢٢
الطبقة الوسطى	–	٪١١
آخر	٪٤	٪٤

جدول رقم ٦ : طول المدة التي تطلب بها المساعدة

فترة المساعدة	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
أكثر من سنة	٦٤٪	٥٤٪
٦-١٢ شهراً	١٧٪	٢٠٪
١-٦ أشهر	١٢٪	٢٠٪
من مرة واحدة حتى شهر	٧٪	٦٪

يتضح من جدول رقم ٥ أن الارتفاع الحاصل في عدد طالبي المساعدة ازداد بين فئات المعاقين والأمهات الوحيدات. وهاتان الفئتان قد نظمتا احتجاجات جماهيرية وطالبتا بتغيير معايير مخصصات الرفاه ولكن دون نجاح، حيث أجهض بنيامين نتنياهو المحاولتين. إضافة إلى ذلك فإن فئة الشباب، والعاطلين عن العمل، والمهاجرين هم ممن زادت نسبة فقرهم وحاجتهم للمعونة العام ٢٠٠٣. أما الجدول رقم ٦ فإنه يشير الى أن نصف الأسر تقريباً التي تطلب معونة لا تنجح في الاستقلال وتوفير حاجاتها بنفسها بعد عام. بسبب الازدياد الكبير في عدد المحتاجين للمساعدة فإن الجمعيات الخيرية، ومنها جمعية "لتيت" (أن تعطي) تبنت سياسة تمنح العائلات الفقيرة مساعدات لفترات قصيرة، حتى تتمكن الجمعية من مساعدة عدد أوسع من المحتاجين. (www.latet.org.il).

جدول رقم ٧ : الجهات التي تعالج قضايا الفقر في الدولة :

	من عليه أن يجد الحلول لمشاكل الفقر	من يعالج حقا في الحقل
الحكومة	٨٩٪	٣٠٪
السلطات المحلية	٥٦٪	٢١٪
شركات تجارية	٣٦٪	١٤٪
تنظيمات إنسانية	٣٢٪	٥٣٪
منظمات دينية	١٣٪	٣٥٪

(ملاحظة : إن مجموع كل عمود يزيد على ١٠٠، لأنه توجد أكثر من فئة تعالج نفس الموضوع).

يتضح من الجدول أن المؤسسات الرسمية التي يجب أن تساهم في منع الفقر بناء على تعريف عملها، مثل الحكومة والسلطات المحلية، المسؤولة عن نسبة من ميزانية الرفاه، لا تقوم غالبا بنصف المهام المطلوبة منها. مقابل ذلك فإن

المنظمات التطوعية الدينية وغيرها تساهم أكثر بكثير من المتوقع منها في علاج ظاهرة الفقر في إسرائيل (www.latet.org.il)

٧. حركات الإحتجاج الاجتماعي-الاقتصادي

كانت الإضرابات طويلة المدى التي كانت تعلنها، أحيانا لمدة شهور، نقابات المهنيين في إسرائيل وسيلة الاحتجاج الأساسية التي استعملها الجمهور للتعبير عن استيائه من السياسة الاقتصادية، وسياسة الأجور ووضع الرفاه في الدولة. بعد أن وقّعت الدولة على اتفاقيات عمل طويلة المدى، ووضعت فيها شروطا للنقابيين تمنعهم من المطالبة بزيادة الأجور قلّ استعمال هذه الوسيلة ما عدا بعض الإضرابات التي تعلنها الهستدروت في فترات متباعدة. لقد حالت سياسة نتنياهو دون حدوث تغييرات جوهرية في وضع الفئات الضعيفة في إسرائيل، فكسر إضراب طلاب الجامعات وحال دون تحويله لرافعة للتغيير الاجتماعي، وفرّغ مضمون إضراب المعاقين من مضمونه بعد أشهر من الإضراب والاحتجاجات، وحوّل احتجاج الأمهات الوحيدات لحدث إعلامي عابر وليس لحركة تغيير اجتماعي-اقتصادي. تطورت في إسرائيل مؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات والمنظمات التي تعتني برفع موضوع الرفاه سواء على مستوى التثقيف، والإعلام، والتشبيك لتغيير قوانين أو دعم المحتاجين. الفقرة التالية سوف تفصّل هذا الجانب.

٧-١. منابر منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) التي تدعم الرفاه في إسرائيل

توحدت حوالي ثلاثين مؤسسة، بينها أقسام أكاديمية في الجامعة[١١]، لإيجاد حلول ميدانية بديلة لمشكلة الرفاه في إسرائيل وخاصة لعلاج ظاهرة البطالة. تؤمن هذه المؤسسات بأنه في استطاعتها تشكيل مجتمع مدني يستند إلى قدرات ذاتية من الحقل تستطيع مساندة الفئات الضعيفة ومن جهة أخرى تراقب، وتنتقد وتوجه، سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. تؤمن هذه المؤسسات بالمساواة، والعدل الاجتماعي، والفكر التعددي، وأولوية حقوق الإنسان، والتكافل الاجتماعي والمدني المتبادل. بادرت هذه المؤسسات لتطوير فكرة المجتمع المدني بعد أن خاب أملها في التغيير الكبير الذي حصل في سياسة الرفاه والسياسة الاجتماعية في إسرائيل. وقد سمّت المنبر الذي شكّلته "سينكوبا" وهو مصطلح من عالم الموسيقى يعني "تغييراً في النغم السائد".

يؤمن هذا المنبر بأنه على الدولة إيجاد الحلول الثابتة والأكيدة وتوفير فرص العمل المضمونة والمستمرة للعاطلين عن العمل، وإلا فإنها تسير بالمجتمع لأزمات اقتصادية وأزمات في الرفاهية حقيقية وذات أثر سلبي بعيد المدى. تؤكد هذه المؤسسات بأن تزايد عدد العاطلين عن العمل يشير الى أزمة اقتصادية بنيوية في الدولة، ولا يشير الى عدم جاهزية هذه الفئة للخروج للعمل. يعمل المنبر في عدة وسائل منها: بناء شبكة دعم، والوصول للإعلام المرئي، والمحكي والمكتوب، والعمل على تغيير قوانين الدولة. كما ويعمل المنبر على تدعيم نشاطات الأجسام الممثلة به.

مثلا من الفعاليات الأخيرة التي نظمها المنبر، الطلب من المواطنين التوقيع على عريضة تنتقد ميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٥. تضمنت الانتقادات ضد الميزانية أنها: (١) تعمّق البطالة (٢) تمس بحقوق العمال، (٣) تمس

١١ لقراءة قائمة بأسماء المؤسسات المشتركة في المنبر يمكن الرجوع الى www.community.syncopa.org.il/forum-avtala.

بحقوق التقاعد، (٤) تطلب من العمال المزيد من العمل بينما تعطيهم المزيد من الفقر، (٥) ترغم الميزانية المسنين على الاختيار بين الدواء أو الطعام، (٦) تؤدي الميزانية لزيادة الجياع في الدولة، (٧) تدمر الميزانية التعليم والصحة و (٨) تؤدي الميزانية لدمار شامل اقتصادي واجتماعي. (للمزيد عن هذا المنبر* يمكن الرجوع إلى .http://www.syncopa.org.il/download/resources/syncopa2004.pdf

حركة احتجاج أخرى كانت فعالة في إسرائيل العام ٢٠٠٤ تنظمت عقب فشلها في إيجاد مأوى مناسب لها. وقد تشكلت هذه المجموعة غالبا من أناس فشلوا عقب خسارة مكان عملهم أو تدني دخلهم الشهري لأسباب اقتصادية-اجتماعية بحيث لم يتمكنوا من استئجار مسكن أو دفع قيمة قرض الإسكان، ما أدى الى طردهم من بيوتهم. تتألف المجموعة من حوالي ٣٠ شخصا بينهم حوالي ١٠ أطفال وأمهات وحيدات ومعاقون لا يملكون قيمة أجرة السكن. أقامت المجموعة خياما في البداية في ساحة عامة (كيكار همدينا-ساحة الدولة) في تل أبيب، ثم انتقلت إلى مقابل مبنى وزارة المالية في القدس وأطلقت على الساحة هناك كنية "ساحة الخبز". بعد أشهر من الاحتجاج والنوم في هذه الخيام، تقدمت بلدية القدس للمحكمة ونجحت في طرد ساكني الخيام بادعاء أنهم وضعوا اليد على أرض هي عقار خاص وبأنهم يشكلون إزعاجا للنظام العام. في حين أصغت المحكمة العليا لطلب دوائر البلدية لم تطلب من وزارة المالية تبني مسؤوليتها حسب قوانين الدولة كحق المواطن في المأوى ولم تطلب منها إيجاد حلول فورية لضائقة المواطنين واعتبرت القضية إشكاليات فردية بدل اعتبارها حقوق مواطن. من الحلول التي من الممكن أن توفرها الجهات المختصة للفئة المحتاجة: تقديم مساعدة في أجرة السكن، زيادة مخصصات التأمين الوطني أو منح استحقاق في مسكن شعبي، تابع مثلا للشركة الحكومية "عميدار" (للمزيد: *www.community.syncopa.org.il/modules).

٨. العمال الأجانب

من الآثار بعيدة المدى لاحتلال الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧ تغيير الأيديولوجيا الصهيونية التي دعت لـ"احتلال الأرض والعمل العبري". انتهت فترة الطلائعيين (حلوتسيم) التي كانت مفخرة للمجتمع اليهودي ثم لدولة إسرائيل لعقود طويلة. بعد احتلال ١٩٦٧ تحوّل العمل الشاق تدريجيا للفلسطينيين وتحوّل اليهود لمشغّلين يبحثون عن عمال رخيصي الأجر. ادّى فارق أسلوب المعيشة بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل لرضى الفلسطينيين بشروط تشغيل أسوأ بكثير مما يحصل عليه العامل اليهودي، ومع الأيام لم يعد هنالك عمال يهود يقومون بالأعمال الشاقة في معظم ميادين العمل. مع الانتفاضة الأولى والإغلاقات المتكررة بدأ بعض المشغّلين، وخاصة في حقل البناء، في تشغيل عمال من دول مختلفة من العالم الفقير. غيّرت هذه السيرورة في مبادئ أيديولوجيا العمل لدى الإسرائيلي.

٨-١. العمال الفلسطينيون

حلّ العمال الأجانب محل العمال الفلسطينيين الذين اشتغلوا في إسرائيل، وذلك بدءا من الانتفاضة الأولى (العام ١٩٨٧) وبكثافة أعلى بعد الانتفاضة الثانية (العام ٢٠٠٠) عقب سياسة الإغلاقات التي اتبعتها إسرائيل تجاه مواطني السلطة الفلسطينية بعد أن منعت إقامتهم داخل حدود الدولة في فترات معينة وخاصة بعد تردي الأوضاع الأمنية داخل

إسرائيل. في تاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٣ جرى نقاش في الكنيست الإسرائيلية حول زيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون يوميا الى إسرائيل ويخرجون منها بهدف خفض عدد العمال الأجانب. في هذه الجلسة صرّح عضو الكنيست ران كوهين، رئيس اللجنة الخاصة لتدارس مشكلة العمال الأجانب أن تشغيل الفلسطينيين سوف يبدّل تقريبا جميع العمال الأجانب الذين يعملون الآن في نفس مجالات عمل الفلسطينيين. وأضاف كوهين أن تشغيل الفلسطينيين سوف يحل مشكلة الإقتصاد الإسرائيلي من جهة وسوف يساهم في إصلاح العلاقة مع الفلسطينيين من جهة أخرى وفي نفس الخطوة سوف يحل مشكلة العمال الأجانب.

عمل العمال الفلسطينيون في مهن أكملت تلك التي عمل فيها الإسرائيليون. فمثلا جمعوا المحاصيل في الزراعة في حين عمل الإسرائيليون في تعبئتها وتغليفها، وعملوا في التحضير للبناء في حين عمل الإسرائيليون في التشطيب. لذا لم يكن عمل الفلسطينيين أبدا في السنوات الأخيرة على حساب العامل الإسرائيلي. أما أهم الفروع الاقتصادية التي تضررت بعد منع دخول العمال الفلسطينيين فهي الزراعة، والبناء، والصناعة والخدمات.

ادعى السيد أبو ركن، نائب منسق العمليات في المناطق المحتلة أنه قبل الأحداث الأمنية الدموية في شهر آب-أيلول ٢٠٠٣ كان الوضع الاقتصادي في السلطة الفلسطينية في حال تحسن نسبي. تبنت إسرائيل عقب مباحثات "خارطة الطريق" خطوات هدفها بناء الثقة مع الفلسطينيين مثل تسهيل المرور في المعابر، فتح الحواجز، وإدخال عمال وبضائع لإسرائيل وخاصة من منطقتي غزة وبيت لحم. اقترح أبو ركن تحسين ظروف التشغيل في عدة اتجاهات منها زيادة التشغيل في السلك الوظيفي العام، والسلك الخاص وتحسين الصناعة داخل السلطة الفلسطينية نفسها بالإضافة لتطوير مناطق صناعية على خط التماس الحدودي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في الفترة نفسها صودق على تأشيرات نوم للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل.

فشلت هذه الخطة بسبب أمور كثيرة منها ان تطوير مناطق صناعية تشغّل عمالا من الدولتين يتطلب وقتا طويلا كما وأن الوضع الأمني الذي تردى ووصل منتهى خطورته العام ٢٠٠٣ جعل إسرائيل تغلق المناطق المحتلة تماما عن إسرائيل وعن بعضها البعض ما منع تحرك العمال الفلسطينيين خارج مناطق سكناهم. وهكذا ومنذ قيام إسرائيل ارتبط تحسين الاقتصاد بالوضع الأمني وانتقلت هذه المعادلة لاقتصاد السلطة الفلسطينية ومواطنيها. لا يوجد في العام ٢٠٠٤ عمال فلسطينيون في إسرائيل (عدا سكان القدس الشرقية) وبحسب القانون يعاقب كل مشغّل إسرائيلي يثبت أنه شغّل لديه عاملا فلسطينيا.

يدّعي غوربيتش، رئيس قسم الاقتصاد في منطقة الضفة الغربية، انه من الأفضل اقتصاديا لإسرائيل تشغيل العمال الفلسطينيين لأنهم يستهلكون المواد الخام والبضائع الإسرائيلية بينما يقتر العمال الأجانب على أنفسهم مفضلين إرسال معظم أجورهم لأسرهم في بلادهم الأصلية. يعتمد معدل الدخل اليومي للعامل في السلطة الفلسطينية على ٥٤ شيكلا لليوم بينما يصل السعر ١٢٢ شيكلا يوميا للعامل الإسرائيلي. جميع العمال الفلسطينيون الذين كانوا يأتون لإسرائيل هم من العاطلين عن العمل. هنالك ٣٥ ألف عامل وتاجر لديهم رخص دخول لإسرائيل والعمل فيها وهم يشكّلون مشغّلين لدائرة أوسع من العمال الذين يبقون في الضفة الغربية، وخاصة في مجال التجارة والخدمات. تعيل هاتان الفئتان حوالي ٣٠٠,٠٠٠ فرد. ولكن يفضّل المشغّل الإسرائيلي، بسبب المخاوف الأمنية وبسبب نواياه في

استغلال العامل الأجنبي في ساعات عمل أطول، طرد الفلسطينيين من العمل واستبدالهم بالأجانب.

عدا الحياة الصعبة للغاية والاستغلال الشديد للعمال الأجانب في إسرائيل، فإن وجودهم في الدولة لا يضمن لهم أيا من اتفاقيات المحافظة على رفاهيتهم الإنسانية بحسب القانون الإسرائيلي أو بحسب القانون الدولي. أما وجودهم نفسه فيمس مباشرة برفاهيتهم ورفاهية العمال الإسرائيليين، حيث يهدد أصحاب العمل في إسرائيل العمال الإسرائيليين الفقراء بإقالتهم واحضار أجانب مكانهم إذا طالبوا بتحسين أوضاع عملهم. وهكذا، ودون أن يكون لهم يد في ذلك، يمس العمال الأجانب بتحسين ظروف عمل ورفع مستوى رفاهية العمال الإسرائيليين.

من الممكن اقتباس ما ادعته د. أدريانا كمب* (١٥/ ٥/ ٠٣)، والتي تعمل في أحد مراكز مساعدة العمال الأجانب بأن طريقة نقلهم الجماعية للدولة عن طريق الحكومة تشكّل تجارة في الآدميين بحسب المعايير الدولية. وفي المعنى نفسه كتب كيرن* (٢٠/ ٤/ ٠٤) حول ظاهرة العمالة الأجنبية في إسرائيل ووصفها بأنها تتضمن جميع أوجه العبودية العصرية: تتم المتاجرة بالعمال ويصبحون ملكا للمتعهدين أو لمشغّليهم. بسبب كونهم أغرابا يتعلق مصيرهم كليا بمستورديهم، من جهة ثانية تساند الدولة المتعهدين عن طريق منحهم حقوقا على العمال تحوّلهم لمالكين حقيقيين لهم".

٨-٢. العمال من الدول الأجنبية

معظم العمال الأجانب في إسرائيل هم من الدول الشرقية الفقيرة التي كانت تابعة سابقا للإتحاد السوفييتي، او من دول شرق آسيا أو من بعض الدول الإفريقية. يوجد في إسرائيل حوالي ٠٠٠, ٨٠ عامل أجنبي قانوني بالإضافة لعشرات آلاف العمال غير القانونيين الذين لا توجد أية إحصائية دقيقة ترصد عددهم النهائي (دورون شيفر* ١٨/ ١٢/ ٠٤). تعتبر هذه الأرقام بالنسبة لعدد سكان إسرائيل مرتفعة جدا بالمقارنة مع دول أخرى في العالم. في العام ٢٠٠٢ شكّل العمال الأجانب ٨,٧٪ من قوة العمل في الدولة. وكانت إسرائيل في المكان الرابع عالمياً في سعة انتشار ظاهرة تشغيل عمال أجانب فيها. من المتوقع أن تكون هذه الأعداد قد قلّت بعد العمل المكثّف لشرطة الهجرة. اقتبس شيفر أقوال البروفيسور اكرشتاين، وهو اقتصادي من جامعة تل ابيب، بأن الدولة تعودت على العمالة الرخيصة الغريبة منذ العام ١٩٨٠، ولقد اخطأت في تفضيلها للعمالة الأجنبية كحل سريع لمشكلتها الاقتصادية بعد إغلاق الباب أمام الفلسطينيين، لأن العمالة الأجنبية ستهدم البنية التحتية في الدولة في الأمد البعيد، وأخطأت الدولة لأنها لم تحاول أبدا الاعتماد على قوة العمل المحلية اليهودية.

٨-٢-١. الشروط اللاإنسانية في تشغيل العمال الأجانب

يعمل الكثير من العمال الأجانب في العناية بالمسنين المقعدين، ويستغلهم المشغلون حيث يتوقعون منهم العمل على مدار ٢٤ ساعة، ستة أيام في الأسبوع، مخالفين بهذا القانون الإسرائيلي (جيل*، ٤/ ٨/ ٢٠٠٣). ويعاني الكثير من العمال الأجانب من تنكيل الأسر التي يعملون لديها، بالإضافة لتنكيل المتعهد الذي أحضرهم للبلاد. فهم يعيشون في ظروف غير إنسانية، تُسرق أجورهم وحقوقهم أو أجزاء كبيرة منها، وتُصادر جوازاتهم من قبل المتعهدين،

"وتباع" لمتعهدين آخرين مقابل مبالغ مالية يستمر في جني أرباحها المتعهد، وكل هذا يناقض القانون الإسرائيلي. يتمكن المتعهد من التنكيل بالعامل الأجنبي بهذه الطريقة لأن القانون الإسرائيلي يعتبر تصريح العمل للعامل الأجنبي ملكا لمتعهد العمل وليس ملكا للعامل نفسه. وهكذا سمح القانون بأن يرتبط العامل بالمتعهد الذي أحضره لداخل حدود الدولة للعمل، وساهم القانون نفسه في تحويل هذه الفئة الى أسرى حقيقيين لدى المتعهدين، الذين يبيعون حق تشغيلهم، وينقلون جوازاتهم من يد مشغّل الى آخر. يمنع القانون الإسرائيلي مصادرة جواز السفر لأي عامل من قبل المتعهد أو المشغّل ويُسجن المخالف مدة سنة كاملة. ومع هذا، فإن هذا الإجراء هو السائد ويخالف الجميع القانون بهدف استغلال العامل الأجنبي قدر المستطاع وهدر إنسانيته وحقه في القرار كإنسان بالغ عاقل.

يحدد القانون الإسرائيلي بأنه على العامل الأجنبي مغادرة البلاد فور إقالته من العمل، او بعد وفاة المتعهد او إعلان إفلاسه لأنه يخسر رخصة عمله بشكل فوري. هنالك الكثير من المتعهدين الذين يأخذون نسبتهم المادية من الوساطة في استيراد العامل ثم يقيلونه فور وصوله للبلاد حتى يتسنى لهم استيراد غيره وجني أرباح وساطة إضافية. يخسر العامل الأجنبي رخصة عمله أيضا في حال استقالته، حتى لو أثبت أنه عمل في ظروف تنكيل جسدي أو نفسي أو حُجب عنه أجره. في حال خسارة رخصة عمله عليه مغادرة إسرائيل فورا وإلا اعتبر مخالفا للقانون. هنالك الكثير من العمال الأجانب الذين يخسرون رخصة عملهم بسبب عدم تمديدها نتيجة لتقاعس مشغليهم. عندما لا يعرف العامل الأجنبي الجهة التي تمسك بجوازه فإنه حتما لا يعرف إذا ما مُددت رخصة عمله في إسرائيل قانونيا أم لا. ولا تساعد وزارة الداخلية في الكشف عن الجهات التي تمسك جوازات سفر العمال الأجانب وتتصرف بها.

عندما يُصادر جواز سفر العامل ويُباع لا يعرف تماما من هي الجهة الآنية التي تحتفظ بجوازه، وهو لا يستطيع أن يقدم أي شكوى في الشرطة لأنه لا أوراق ثبوتية له تؤكد هويته. على العكس من ذلك، فعلى الأغلب تقوم سلطات الهجرة بإلقاء القبض عليه وزجه في السجن لحين البت في هويته. فلقد تقدم العمال الأجانب بمئات الشكاوى للشرطة ولكن كانت النتيجة دائما ضدهم ولم يتم فتح أي ملف ضد أي متعهد.

العامل الذي لا يملك جواز سفر في حوزته لا يتمكن من فتح حساب له في البنك، ويضطر أن يحمل نقوده معه معرضا نفسه للسرقة والإيذاء من قبل من يستغل هذا الوضع. بعض العمال يختارون توفير النقود مع مشغّليهم معرضين مستقبلهم ومصيرهم لحسن نوايا هؤلاء. لا يستطيع العامل مغادرة إسرائيل بدون جواز سفره، ولا يستطيع طلب التعويضات من التأمين الوطني أو من التأمين الصحي في حال مرضه أو إصابته بحادث. في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لم يتلق العمال الأجانب الذين أُصيبوا في العمليات التفجيرية أي تعويضات بسبب عدم ملكهم لجواز سفرهم. طردت شرطة الهجرة حتى الآن ١١٨١٠٥ عمال أجانب: ٤١٠٠٠ ابعدوا رغما عنهم أما الباقون فتركوا بعد تخويفهم وتهديدهم وتهديد أسرهم.

٨-٢-٢. الرفاهية الإنسانية للعمال الأجانب

لا يحق للعامل الأجنبي طلب أجرة بحسب قانون الحد الأدنى في إسرائيل. لا تتضمن اتفاقية عملهم أي حقوق اجتماعية مثل أيام مرضية او اجازات . . . الخ. من حق العمال الأجانب أن يقدم مشغلهم تقارير عن أجرتهم بقصد

تطبيق القانون في وزارة العمل، ولكن القسم لا يطلب التقارير والمشغلين لا يتطوعون بتقديمها. من حقهم كذلك أن يُفرز جزء من أموالهم لصندوق تقاعد خاص تديره وزارة المالية ولكن هذا الصندوق غير قائم إطلاقا. من حق العامل الأجنبي تقاضي بدل تقاعد من التأمين الوطني في حال الولادة أو حوادث العمل، ولكن قررت مؤسسة التأمين الوطني نفي هذا الحق عن العمال الأجانب غير القانونيين، حتى لو دفعوا مستحقاتهم في التأمين الوطني، تم إلغاء هذا القرار الأخير عقب تدخل " خط للعامل" وهي إحدى الجمعيات الفاعلة لصالح العمال الأجانب. لا يوجد في وزارة العمل أوقات خاصة لاستقبال شكاوى العمال الأجانب بلغاتهم ولا توزع عليهم مواد مكتوبة بلغاتهم الأم تشرح لهم حقوقهم في إسرائيل. والأكثر من ذلك أن الدولة منعت جمعية "خط للعامل" من توزيع منشورات تتضمن مثل هذه المعلومات للعمال الأجانب في المطار عند وصولهم.

اعترفت الأمم المتحدة بتاريخ ١٨/ ١٢/ ١٩٩٠ بيوم المهاجر العالمي. وتجري الأجسام التي تعتني بشؤون العمال الأجانب في إسرائيل احتفالات خاصة لتشجيع العمال الأجانب في إسرائيل على المحافظة على ثقافتهم وتراثهم، ولكن يخاف العمال الاشتراك في مثل هذه الفعاليات حتى لا تستغل شرطة الهجرة الحدث وتلقي القبض عليهم وعلى أسرهم (دورون شيفر*، ١٨/ ١٢/ ٠٤) حيث انها تتربص بهم عادة قرب الكنائس وتلقي القبض عليهم أثناء خروجهم منها. وحتى تنظّف ذمتها من هذه التهمة أعلنت شرطة الهجرة أنها سوف تتوقف عن العمل بتاريخي ٢٤/ ١٢/ ٠٤ وليلة رأس السنة الميلادية، حتى تترك المجال للعمال الأجانب للاحتفال بأعيادهم الدينية بهدوء ودون مخاوف.

يعيش العمال الأجانب في ظروف سكن صعبة جدا تخلو من الخدمات الصحية. لقد اكتشف مثلا ٣٠ عاملا صينيا وتايلنديا في منطقة كيبوتس "باري" يسكنون في حاويات تحت الأرض. كان بإمكان السكان الجلوس فقط في الحاويات ولم يتمكنوا من الوقوف أو السير بسبب قصر سقفها (حداد*، ١١/ ١٢/ ٠٣). ثم اكتشف رجال شرطة الهجرة في المنطقة التي تقع بين موشاب سديه وربورغ وكيبوتس رمات هكوفيش أن عمالا تايلنديين أُرغموا على السكن بين ألواح الخشب وأنهم قضوا حاجاتهم على تلك الالواح أيضا. لقد عاش العمال في مخاطر بيئية حقيقية بالإضافة لتعريضهم أنفسهم للخطر الجدّي لأنهم مدّوا الكهرباء لهذه الألواح بطريقة غير قانونية. كانت هذه المرة الرابعة التي تكتشف فيها شرطة الهجرة أن المشغّل نفسه يفرض على عماله الأجانب مثل هذه الظروف المزرية من السكن (روتم*، ١٦/ ١٢/ ٠٤).

اتهمت منظمة حقوق المواطن في تقريرها دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية بأنها تمس بقوانين حقوق الإنسان، فمثلا العامل الأجنبي زوج المواطنة الإسرائيلية الذي يتقدم بطلب تلقي مواطنة إسرائيلية ثابتة أو ابن هذه المواطنة الذي يتقدم بالطلب نفسه، يرسل طلبه للجنة مؤلفة من عدة وزارات تابعة لدائرة تسجيل السكان. يرأس هذه اللجنة مدير دائرة تسجيل السكان، ولكن باقي أعضائها غير معروفين أبدا ولا تعرف كيفية تداول الطلبات أو معايير اتخاذ القرارات. عادة تكون النتيجة في غير صالح الأولاد الذين يكون أحد والديهم عاملا أجنبيا.

٨-٢-٣. رفاهية أولاد العمال الأجانب

نسبة عالية من أولاد العمال الأجانب غير مؤمنين طبيا (هرؤوبيني*، ٨/ ٢/ ٠٤). يمرض أولاد المهاجرين بنسبة

تفوق٣ أضعاف الأولاد الإسرائيليين بأمراض التسمم التي يصاحبها التقيؤ والإسهال. ١٠٪ منهم لم يتلقوا التطعيمات اللازمة لجيلهم، ويلاحظ تأخر في النمو والتطور لدى أبناء الفئة العمرية من سنة حتى سنتين.

طالب عضو الكنسيت ران كوهين، رئيس لجنة تدارس وضع العمال الأجانب، بإطالة فترة منع طرد أبناء العمال الأجانب لمدة ٦ أشهر. بناء على هذا، أصدر الوزير السابق ابراهام بوراز، والذي أشغل منصب وزير الداخلية، تعليمات تمنح لأولاد المهاجرين الذين أعمارهم بين ١٠-١٨ وأمضوا أكثر من ٥ سنوات مع والديهم في إسرائيل مواطنة مؤقتة لسنتين وبعدها يحصلون على مواطنة كاملة. كان هذا القرار سيؤثر في حياة ٦٥٠ طفلا من أبناء العمال الأجانب، ولكن ألغى المستشار القضائي للحكومة هذه التعليمات لأن الوزير لم ينتظر قرار اللجنة الوزارية التي سوف تبت في هذا الموضوع.

تؤكد معلومات وزارة المعارف أنه يوجد قرابة ٣٠٠٠ ولد وبنت للعمال الأجانب يتعلمون بدءا من الصف الأول، ولكن أعضاء منظمات مساعدة العمال الأجانب يدّعون أنه في منطقة تل أبيب الأكثر اكتظاظا بالعمال الأجانب لا يوجد أكثر من ١٠٠٠ ولد وبنت من جيل ٠-١٨ سنة، في هذا الوقت، لا توجد أية صبغة أو حق قانوني لأولاد الأجانب الذين ولدوا في إسرائيل. وتمتنع الدولة عن منحهم أي حق حتى لا ينتقل هذا أيضا لوالديهم.

كشف بحث آخر عن أن العاملات الأجنبيات الحوامل لا يكشفن عن صحتهن أثناء الحمل، وتعاني الكثيرات منهن من تعقيدات صحية خطرة. عدد الولادات المبكّرة في هذه الفئة تفوق الإسرائيلية ب- ٧ أضعاف. العاملات الأجنبيات غير واعيات لمخاطر الضغط العالي أو السكري أو التلوّث وما شابه، وخطر كل هذه الأمراض على الحمل. معظمهن يمارسن العمل الجسدي الصعب حتى نهاية الحمل، وهذا يفسر ايضا نسبة الولادات المبكرة المرتفعة. قسم من هؤلاء النساء لا يذهب للفحص الطبي لأسباب مادية والقسم الآخر يخشى أن تضبطه شرطة الهجرة وتسفيره. يمكّن القانون الإسرائيلي كل عاملة أجنبية حامل من التوجه لصناديق رعاية الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة أو للبلديات وتلقّي العلاج والمتابعة الطبية اللازمة مجانا. إن خوفهن هذا من المستشفيات الإسرائيلية ليس في محله، حيث ان تعليمات نائب المدير العام لوزارة الصحة تمنع أي طبيب من إيصال معلومات عن المرضى للشرطة، ولكن العمال المهاجرين يجهلون تفاصيل القوانين الإسرائيلية، وبهذا يتواصل الأذى ضدهم (الروي دي-بار* ٤/ ٢/ ٠٤).

٨-٢-٤. التأمين والعلاج الطبي للعمال الأجانب

يمنح القانون الإسرائيلي كل عامل اجنبي إمكانية تأمينه طبيا في إسرائيل عن طريق مشغّله طيلة فترة إقامته في إسرائيل بغض النظر عن إقامته وعمله، سواء أكانت طريقة قانونية ام لا (زاخ* ٢٦/ ١/ ٠٤). يقاضي القانون كل صاحب عمل لم يؤمّن عماله تأمينا طبيا. على ارض الواقع فإن القانون لا يطبّق والمرضى لا يحظون بالعلاج المطلوب. بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٣ أُقرت الصيغة النهائية لقانون تأمين طبي للعمال الأجانب، والذي ينص على حق العمال بتلقي العلاج في أحد صناديق المرضى. يسمح القانون بعدم منح العلاج لأمراض نتجت عن مسبب سابق لها، والتي كان الشخص مريضا بها قبل تأمينه داخل إسرائيل، سواء عرف عن وجود هذه الأمراض لديه أم لم يعرف. من الممكن الإشارة تقريبا الى معظم الأمراض المستديمة أو المميتة مثل السكري، السرطان، أمراض القلب والمشاكل الهرمونية (. . الخ) على

أنها نتجت عن مسبب سابق لها، وهكذا من الممكن أن يمنع هذا التعريف علاجها بالاستناد على القانون.

زاد العمال الأجانب نسبة أمراض الإيدز والسل وبعض الأمراض المعدية الأخرى داخل إسرائيل، وبسبب عدم تطبيق متعهدي العمال للقانون، فإنهم لا يهتمون بإجراء كشف طبي كامل لهم قبل قدومهم لإسرائيل. من جهة أخرى، ترفض صناديق المرضى في إسرائيل معالجة هذه الفئة من المرضى المؤمنين فيها إذا كانوا مرضى في المرض نفسه في بلادهم قبل قدومهم لإسرائيل. يدّعي البروفسور بنطوبيتش، رئيس جمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، أن مرضى الإيدز من بين العمال الأجانب لا يتلقون أي علاج بسبب عدم حقهم، ضمن التأمين الطبي الذي تسجلوا فيه، بتلقي علاج في إسرائيل. ويؤكد البروفسور معيان، مدير قسم الإيدز في مستشفى هداسا عين كارم، أنه فقط العاملات الأجنبيات الحوامل ممن يعانين من مرض الإيدز يتلقين العلاج هناك. بالمقارنة، فإن مرضى السل يتلقون العلاج بغض النظر عن أصلهم وصبغتهم القانونية في إسرائيل.

رفعت أربع منظمات حقوق إنسان في إسرائيل قضية لمحكمة العدل العليا مطالبة الدولة أن تمنح العمال الأجانب الحق في التأمين الطبي الكامل، والحق في تلقي مخصصات مؤسسة التأمين الوطني. وادعت محكمة العدل العليا أنه ليس من حقها إبطال قانون سابق سنّته الكنيست العام ٢٠٠٣ ويقضي بأن السكان الذين لديهم صبغة مواطنة مؤقتة يشملهم قانون التأمين الصحي الحكومي وقانون التأمين الوطني، أي أنه ليس من حقهم الحصول على العلاج الطبي وتأمين الدخل مثل باقي المواطنين. وعلّقت المنظمات الأربع بأن القانون من العام ٢٠٠٣ سنّ بتسرع وهو يخالف قانون أساس احترام الإنسان وحريته لأنه يحجب كل خدمة طبية أو رفاهية عن المحتاج.

سمحت نقابة الأطباء في إسرائيل الأطباء في العيادات وفي المستشفيات لكل طبيب أن يعالج كل عامل اجنبي علاجا عاديا بالإضافة لعلاج الطوارئ بغض النظر عن جنسه، عرقه أو قوميته. بعض المستشفيات لم تعمل بهذه التوصية طمعا في الكسب المادي (زاخ*، ٢٦/ ١/ ٠٤).

٩. التجارة بالنساء

أدّت التغييرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في إسرائيل منذ نهاية الثمانينيات وحتى اليوم الى وضعية فراغ قيمي Anomaly ساهمت في تحويل إسرائيل الى إحدى الدول المركزية في التجارة بالنساء بهدف تشغيلهن في الدعارة. كانت للعوامل التالية مساهمة مهمة في ترسيخ هذا الوضع في إسرائيل:

١- الهجرة ذات الأعداد الكبيرة من دول الإتحاد السوفييتي سابقا الى إسرائيل، وما أدت إليه من تغيير في المبنى الاجتماعي- الثقافي في إسرائيل.

٢- زيادة مستوى العنف الفردي والجماعي الناتج عن شعور غياب الأمن من حياة المواطن.

٣- تسلل مجموعات إجرامية منظمة الى إسرائيل وعدم قدرة أجهزة الشرطة على ضبطها.

٤- غياب برامج التثقيف الجماهيري في موضوعي الجنس (sexuality) والنوع الاجتماعي (gender).

تنقل النساء لأغراض المتاجرة بهن جنسيا من روسيا، أوكرانيا، أذربيجان، مولدوفيا، كازاخستان، تركيا، الدومينيكان، البرازيل، جنوب أفريقيا ودول أخرى. ٧٠٪ من النساء تعرف تماما في أي مجال سوف تعمل، والأخريات يغرر بهن في

وعودات بأنهن سيعملن كعارضات أزياء، راقصات، عاملات مساج وما شابه. بعضهن من دول مسلمة محافظة ويظنن أنهن سيعملن في إسرائيل في خدمة الأطفال أو المسنين. ولكن لا تعرف أية واحدة منهن بالشبكة العالمية التي تتاجر بهن وتجعل منهن سلعة تُعامل بوحشية منذ لحظة تسلم التاجر الأول لها. بعد الكشف في وسائل الإعلام عن تجارة النساء زادت الشرطة من مراقبتها للحدود البرية والجوية لإسرائيل، ما أدى الى أن يتعاون رجال المافيا الإسرائيليون والمصريون ويهرّبون النساء عن طريق الحدود البرية الجنوبية مع مصر عن طريق منطقة رفح. يصادر التجار الأوراق الثبوتية وجوازات السفر لهؤلاء النساء ويغلقون عليهن في شقق محروسة بشدة ويفرضون عليهن عدد الرجال الذين عليهن خدمتهم جنسيا خلال كل يوم عمل. وهكذا تُعامل هذه النساء على أنهن رقيق واجبهن تقديم الخدمات الجنسية لأسيادهن أو لزبائن أسيادهن. عندما يسترجع التاجر المصاريف التي دفعها جراء نقل المرأة لإسرائيل ويأخذ أرباحه من عملها يبيعها لتاجر آخر يبدأ بالمتاجرة في جسدها. بين الحين والآخر تلقي الشرطة القبض على تجار النساء وبالتالي على النساء ويتم سجنهن لمدة أسبوعين الى شهر بهدف التحقيق معهن حول التجار والتحقق من هوياتهن ويتم بعدها طردهن لدولهن الأصلية دون تقديم أية معونات نفسية أو اجتماعية لهن. معظم النساء لا يفهمن اللغة العبرية أو الإنكليزية والسلطات ترفض تشغيل عاملة اجتماعية تتحدث لغة النساء، غالبا الروسية، حتى تساعدهن في هذه المرحلة. أما بالنسبة للتجار أنفسهم، فإنهم قادرون على تعيين محامين مهرة للدفاع عنهم ولإخراجهم بكفالات لحين المحاكمة. معدل القضايا التي يتم فعليا النظر فيها في المحاكم تعادل ٢٪ من مجمل القضايا التي فتحت ضد تجار النساء. يفرض القانون الدولي على كل دولة وقّعت على وثيقة حقوق الإنسان المحافظة على حقوق وسلامة كل إنسان، مواطن أو أجنبي مقيم على أرضها كما وتطالبها بإجراء تحقيق ومعاقبة وتنفيذ الحكم تجاه المخالفين. لأن إسرائيل لا تعمل الجهد الكافي في متابعة حركة التجار ومنع المزيد من التجارة وبالتالي حماية النساء من الاستمرار في الاتجار بهن، فإن منظمة أمنستي الدولية ترى بأنها (اسرائيل) لا تعمل واجبها في منع التعدي على حقوق الإنسان في هذا المجال
(http://www.amnesty.org.il/data/WT6.html); (http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004-05-12.rtf)).

بعد تقديم التقرير لأمنستي وللأمم المتحدة حول تجارة النساء والتحقيق معهن وظروف اعتقالهن، تقرر إقامة لجنة متعددة التخصصات، وهذه ساعدت على فتح ملجأ، بدل السجن، للنساء ضحايا التجارة الدولية بالنساء لاستقبالهن والتخفيف عنهن حتى يتم تهجيرهن الى موطنهن. فعليا يوجد في الفترة نفسها بين ٢٠-٢٥ امرأة في الملجأ بالرغم من وجود أعداد أكبر بكثير من النساء في الواقع بحاجة للوصول اليهن. من المهم الإشارة الى أن الملجأ لا يشكّل وسيلة لمكافحة التجارة بالنساء، وإنما هو خطوة إنسانية صغيرة جدا لمحاولة تخفيف الصدمة التي حلّت بهذه المجموعة. طلبت شرطة إسرائيل أن تبقى النساء في الملجأ حتى يتم أخذ شهادتهن حول التجار وبهدف المساعدة في علاجهن وإعادة تأهيلهن، وسمح وزير الداخلية لهن بالحصول على تأشيرة إقامة وعمل لسنة إضافية
(http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004-07-28.rtf).

بحكم التعتيم على مسارات التهريب، لا يوجد إحصائيات دقيقة حول عدد النساء المتاجر بهن في كل عام، ولكن مثل هذه الإحصائيات تتراوح بين ١٠٠٠-٣٠٠٠ امرأة في كل سنة. بينما يتم إعادة ما معدله ٢٥٠-٤٩٠ امرأة كل سنة الى موطنها الأصلي. هنالك إحصائيات لدى الشرطة الإسرائيلية تفيد أنه في منطقة تل أبيب وحدها هنالك بين ٢٥٠-٤٥٠ سمسار نساء لديه شقق، نواد أو مواخير لتقديم الخدمات الجنسية للزبائن. يُقدر مدخول هذه التجارة بـ

٤٥٠ مليون دولار سنويا (لمزيد من التفاصيل حول الوضع النفسي والاجتماعي يمكن قراءة التقرير المقدم للأمم المتحدة في هذا الخصوص (Gold et al . ، ٢٠٠١).

تلخيص

تحاول إسرائيل الانفتاح على السوق العالمية والوصول للتوازن في اقتصادها وتقليص ديونها من جهة، والمحافظة على التزاماتها الأيديولوجية الأساسية في موضوع رفاهية المواطن الإسرائيلي. هنالك جدل أيديولوجي يقظ بين رئيس الحكومة، ووزير المالية، وأصحاب رؤوس الأموال والمشغّلين، ومؤسسة التأمين الوطني، ومؤسسات المجتمع المدني، وحركات الاحتجاج الاجتماعية والمواطنين. كل يحاول إقناع الآخر بأفضل رابط بين أيديولوجيا الاقتصاد المفتوح وبين مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها.

نحى هذا التقرير منحى ناقدا، ولذا لم يتركز في الجوانب الإيجابية التي تحسنت في موضوع الرفاه لدى المواطن الإسرائيلي، بل تركز في النواقص. تشير المعطيات الإحصائية لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الى أنه كان هنالك تقهقر في بعض جوانب الرفاه. برزت على الأخص زيادة حادة في ظاهرة الفقر ونسبته وجمهوره والتأكيد على عدم المساواة في الدولة في تقسيم الموارد. عانت أساسا في هذه الفترة الأسر التي كانت المخصصات ركيزتها الأساسية في الدخل مثل الأسر كثيرة الأولاد، العمال الذين يتلقون أجرا دون الحد الأدنى وباقي متلقي المخصصات. على صعيد الخدمات الطبية، تمكّن الأغنياء من الحصول على مستوى خدمات أفضل بسبب تمكنهم من دفع رسوم التأمين الطبي المكمل، غير الإلزامي، والذي لا يستطيع الفقراء شراءه، ولذا فإن مستوى الخدمات غير متساو بالرغم من أن الحق في تلقي الخدمات الطبية متساو حسب القانون. كذلك الأمر بالنسبة لموضوع التعليم، فبالرغم من اتباع سياسة التمييز التصحيحي تمأسست الفجوات المالية والتحصيلية بين المدارس الغنية والفقيرة (كوب، ٢٠٠٣).

اتبعت إسرائيل في السنتين الأخيرتين سياسة مغايرة للبطالة، بحيث تركت للسوق الخاصة توفير أماكن عمل بينما ضيّقت الإمكانيات المفتوحة أمام متلقي مخصصات البطالة، حيث فرضت عليهم برنامجاً نقل عن برنامج وسكنسن التجريبي يوفر إعادة تأهيل مهني، واجتماعي ونفسي للعاطل عن العمل. وسوف توضح التجربة الميدانية أي الطرق تناسب المجتمع الإسرائيلي، هذه الأميركية، أم تلك الإسكندنافية التي تمنح مخصصات البطالة بسخاء وفي الوقت نفسه، ينخرط عدد كبير جدا من العاطلين في سوق العمل من جديد.

إن وضع العمال الأجانب وأسرهم والصورة المنقولة عن التجارة بالنساء تجعل إسرائيل من الدول الغربية المركزية التي ينطبق عليها وصف "المساندة للتجارة العصرية في الآدميين". بالرغم من التزام إسرائيل بالقانون الدولي إلا أنها، وبسبب حرصها على إرضاء أصحاب العمل وأصحاب رأس المال في حال العمال الأجانب، وعدم قدرتها على ضبط المجرمين في حال التجارة الدولية بالنساء، فإنها تغض النظر عن هاتين الظاهرتين اللتين تمسان بشكل صارخ بحقوق الإنسان ناهيك عن المس برفاهيته.

إن الرفاه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة والأيديولوجيا الاجتماعية للدولة. في هذه الحقبة يتضح أن النجاح الاقتصادي يقف في أولويات الحكومة التي تؤمن بأنه هو الذي سيصلح الوضع الاجتماعي وسيوفر الرفاه للمواطنين. النتائج

الميدانية في السنوات المقبلة سوف توضح أي أيديولوجيا تناسب الواقع الإسرائيلي المركّب.

مراجع

عبرية:

اللجنة الخاصة في موضوع مشكلة العمال الأجانب. (٢٤/ ٨/ ٢٠٠٣). بروتوكول رقم ٩ من جلسات اللجنة. الكنيست الـ١٦. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة لموضوع العمال الأجانب (٣١/ ٨/ ٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين: قرار الحكومة ترك العمال الأجانب بيد شركات التشغيل. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع مشكلة العمال الأجانب (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤). لجنة فحص مشكلة العمال الأجانب ناقشت مشكلة عنف شرطة الهجرة ضد العمال الأجانب. خبر للصحف. داخل: www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع العمال الأجانب (٣٠/ ١١/ ٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين: يجب عدم منع العلاج عن العمال الأجانب مرضى الإيدز. داخل www.bambili.com/bambili_news

اللجنة الخاصة في موضوع العمال الأجانب (٧/ ١٢/ ٢٠٠٤). عضو الكنيست ران كوهين لرئيس الحكومة: تطويل مدة حظر طرد أولاد العمال الأجانب. خبر للصحافة. داخل: www.bambili.com/bambili_news

المنبر لتطوير قانون تقاعد إلزامي: مركز أدفا، خط للعامل، المركز للتعددية اليهودية، اللجنة لحقوق المواطن، تنظيم العمال الاجتماعيين. (أيار ٢٠٠٤). الوصايا العشر لقانون التقاعد الإلزامي. http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

الروي دي-بار. هـ. (٤/ ٢/ ٢٠٠٤). العاملات الأجنبيات لا يأتين للفحص ويعانين أكثر من غيرهن من مشاكل الحمل. داخل www.bambili.com/bambili_news

بار-طال، ع. (مساء رأس السنة ٢٠٠٣). مقابلة مع نتنياهو. داخل www.netanyahu.org

بحور-نير، د.، مرسيانو، أ. (٢٢/ ٨/ ٢٠٠٤). أطفال والداهم ليسوا يهودا ولكن تزوجوا يهودا وهاجروا لإسرائيل يستطيعون الهجرة في أعقابهم. صحيفة "يديعوت أحرونوت".

بن سمحون-بيلغ، ش. وفرنكو، ر. (تشرين الثاني ٢٠٠٣). تغييرات في شبكة الأمان الاجتماعية: من الممكن التنفيذ بشكل مختلف. داخل: http://www.adva.org/ivrit/SaritandRachel'sDocument.html

بندلق، جاك. (تشرين الأول، ٢٠٠٣). تحليل معطيات التأمين الوطني، متوسط الأجور والدخل بحسب مكان السكن ومتغيرات اقتصادية متنوعة ٢٠٠٠-٢٠٠١. إحصاء رقم ١٨٩.

نقار، يافا. (٢٠٠٤). داخل: http://www.miki.org.il/miki/files/1088579074300.doc

جيل، ع. (٤/ ٨/ ٢٠٠٣). سخرية التمريض. داخل: www.bambili.com/bambili_news

هرؤوبيني، أ. (٨/ ٢/ ٢٠٠٤). أولاد العمال الأجانب يمرضون أكثر من الإسرائيليين. داخل: www.bambili.com/bambili_news

هرؤوبيني، أ. (٨/ ٦/ ٢٠٠٤). وزير الداخلية يساند منح مكانة قانونية لأولاد العمال الأجانب. داخل: www.bambili.com/bambili_news

حداد، ش. (١١/ ١٢/ ٢٠٠٣). العمال الأجانب يسكنون في الحاويات. داخل: www.bambili.com/bambili_news

حورب، ج. (٦/ ١٢/ ٢٠٠٤). وزارة الداخلية تنكل بغير اليهود. داخل: www.bambili.com/bambili_news

ليفشتس، عيريت. (١٩٩٠). مثل شجرة مزروعة: برنامج تعليمي في موضوع "نضج، تطور وطول عمر". تحرير: يفتاح إيلا. متاح: مركز التكنولوجيا التربوية.

ليفشيتس، عيريت. دولة الرفاه. المكتبة المرئية. متاح. قرأ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٤. داخل: www.lib.cet.ac.il

مكتب الناطق باسم وزارة المالية ومكتب الصناعة، التجارة والعمل. (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٤). خبر للصحافة: انطلاق برنامج وسكنسن. داخل: www.mof.gov.il/dover)

نشرة الأخبار للساعة الثامنة مساء (٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤).

مركز أدفا. (٩/ ١١/ ٢٠٠٣). خبر للصحافة: الحكومة تطلب من الكنيست إذنا للتعاون مع مرتكبي جنحة قانون أجر الحد الأدنى.

مركز أدفا. (١٦/ ١١/ ٢٠٠٣). محاضرة في الكنيست: الإسقاطات الاجتماعية لسياسة الاقتصاد: نظرة على اقتراح ميزانية ٢٠٠٥. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز أدفا وجمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان. (نيسان، ٢٠٠٤). مطلوب سقف لمصروف عائلي للمرضى المزمنين. داخل:

http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
صباغ-اندبلد، ميري وأحدوت، لئا. (كانون الثاني، ٢٠٠٤). تطوير مقياس تجريبي للفقر يعتمد على المصاريف في إسرائيل. مؤسسة التأمين الوطني. إدارة البحث والتخطيط. (مسودة للملاحظات).
سفيرسكي، بربارا. واقتراح ميزانية العام ٢٠٠٥: نظرة جنوسية. كانون الثاني ٢٠٠٤. داخل http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش. (١٦/ ٥/ ٢٠٠٤). فيما يخص توصيات لجنة دوفرات. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش. (حزيران، ٢٠٠٤). تقليص الطبقة الوسطى في إسرائيل ١٩٨٨-٢٠٠٢. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
سفيرسكي، ش.، كونور-أتياس، أ. (حزيران، ٢٠٠٤). تقليص الطبقة الوسطى في إسرائيل بين ١٩٨٨-٢٠٠٢. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.htm
سيناي، ر. (١٥/ ٦/ ٢٠٠٣). الولايات المتحدة: جزء من العمال الأجانب يعيشون في ظروف عبودية. داخل: www.bambili.com/bambili_news
سيناي، ر. (٩/ ١/ ٢٠٠٤). بوراز: "أؤيد سجن تجار العمال الأجانب." داخل: www.bambili.com/bambili_news
سعر، ر. (٦/ ١٢/ ٢٠٠٤). تقرير جمعية حقوق المواطن: وزارة الداخلية تسحق احترام السكان غير اليهود. داخل: www.bambili.com/bambili_news
سفيباك، أ. (٤/ ٣/ ٢٠٠٤). الحذر، قانون تقاعد إلزامي. صحيفة (هآرتس). داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html
عزران، خ. (٢٧/ ٢/ ٢٠٠٢). عمال أم عبيد؟ حول تجارة العمال الأجانب في إسرائيل. برنامج تلفزيون "كشف". البرنامج الأول. داخل: http://www.bambili.com/right_asp/kav-0902.asp
فلوتسكر، س.، ليئور ج. (١٨/ ٧/ ٢٠٠٣). نتنياهو: "أعمل اليوم ضد التيار، لأن التيار يجرف الاقتصاد الإسرائيلي نحو الضياع". صحيفة "يديعوت أحرونوت". داخل: www.netanyahu.org
فرتس، أ. برنامج وسكنسن كلعبة مخابئ. قرأ بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٤ داخل: www.socialwork.org.il
خط للعامل. (١٥/ ٥/ ٢٠٠٣). لقاء "خط للعامل" لنقاش موضوع تعريف العمال الأجانب في إسرائيل كضحايا للتجارة بالآدميين حسب المعايير الدولية. داخل موقع خط للعامل.
كوب، ي (محرر). (٢٠٠٣). إقصاء موارد للخدمات الاجتماعية. القدس: المركز لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل.
قطان، ي. (حزيران ٢٠٠٠). اتجاهات جديدة في سياسة الرفاه: انتقال من اتكال على المعونة الى التأقلم في العمل. داخل: www.lib.cet.ac.il
قرن، أ. (٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٤). الدولة تسمح بالتجارة في العبيد. داخل: www.bambili.com/bambili_news
روتم، ص. (١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤). شبهة: بالمرة الثانية خلال نصف سنة أسكن مشغّل تايلانديين في حاوية بين ألواح الخشب. داخل: www.bambili.com/bambili_news
خدمات "هآرتس". (٩/ ١٢/ ٢٠٠٤). محكمة العدل العليا: لن تُمنح حقوق اجتماعية لسكان ذي مكانة مدنية مؤقتة. داخل: www.bambili.com/bambili_news
شفر، د. (١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤). يوم المهاجر العالمي: عندنا يستغلون ويغضون النظر. موقع Ynet، يديعوت أحرونوت. داخل: www.ynet.co.il

مواقع انترنت أخرى:

(22t1.pdf_04_13/http://www.cbs.gov.il/hodaot2004
rtf.28-07-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004
rtf.12-05-http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/sachar/2004
www.lib.cet.ac.il

English:

Abu-Baker, K. (2003). Social and educational welfare policy in the Arab Sector in Israel. in A. Bligh (ed.), The Israeli Palestinians: An Arab minority in the Jewish state. 68-96.

Gold, L. G; Rosen, S; Levenkron, N; & Ben Ami, N. (2001, March). National NGOs report to the annual UN Commission on Human Rights: Evaluation of National Authorities activities and Actual facts on the Trafficking in Persons for the purpose of prostitution in Israel.

ملحق:

الوزارات التي ترتبط بمعالجة مواضيع الرفاه:

وزارة الصناعة والتجارة والعمل .

وزارة الرفاه .

وزارة المالية .

مؤسسة التأمين الوطني . مخصصات للمحتاجين . نشر تقرير سنوي على مدى انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل في الاقتصاد .

وزارة التربية والثقافة والرياضة (منح للطلاب المحتاجين) .

وزارة الهجرة والاستيعاب .

وزارة الصحة .

وزارة الإعمار الإسكان .

وزارة الداخلية .

وزارة العدل .

مركز الحكم المحلي .

أقسام الرفاه في السلطات المحلية .

سلطة نجمة داوود الحمراء (عملها يوازي عمل الصليب أو الهلال الأحمر) .

صناديق المرضى .

المستشفيات .

الهستدروت الجديدة .

مكتب الإحصاء المركزي .

البنوك .

الوكالة اليهودية .

دائرة تطوير ودمج النساء في سلك الخدمات في الدولة (فقط لموظفات الدولة) . تعتني في مواضيع : حقوق العمل، التحرش الجنسي، المساواة في الفرص وما شابه . يوجد في كل مكتب حكومة مسؤول/ ة عن مكانة المرأة .

المحامي يوفال البشن، رئيس قسم حقوق الإنسان في الكلية الأكاديمية للحقوق في رمات غان . مدير المركز العيادي لحقوق الإنسان في الجامعة العبرية .

وزارة الرفاه والسلطات المحلية توجهان الجمهور الذي في ضائقة للمؤسسات التطوعية بهدف نيل المعونة المادية .

يسبب تقليص ميزانية وزارة الرفاه في موضوع الأسر الكفيلة أن يتضرر الأولاد الذي عانوا من التنكيل والعنف في أسرهم من أولياء أمور مرضى نفسيين أن يعودوا للحياة تحت كنفهم، للتنكيل والعنف والإهمال .

توجد مؤسسات مهددة بالإغلاق وتشريد الأولاد المتفعين بسبب التضييق في الميزانيات .

(تجميع القائمة : يافا نقار، ٢٠٠٤) .